موقف الصين الشعبية
من أزمة السويس ١٩٥٦

د. عبدالله فوزي الجناييني
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب . جامعة بنها

مقدمة

تتميز العلاقات المصرية الصينية[١] بالتاريخية، فجذورها عميقة وممتدة عبر المجالات كافة سواءً كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم عسكرية، وقد شهد عام ٢٠١٦ على ذلك بما حمله من دلالات كثيرة، كان من بينها مرور ستين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومساعي كلتا الدولتين لترسيخها إدراكًا منهما لقيمتهما ووزن كل منهما تجاه الأخرى، فالصين بمقوماتها الحضارية والبشرية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في طرف، ومصر بما تمتكله من حضارة عريقة في طرف آخر، فضلاً عما لها من مكانة على الصعيدين العربي والأفريقي، كانت هذه عوامل بمثابة نقاط التقاء وتقارب بين الصين ومصر دون غيرها من الدول العربية والأفريقية، ومن ثم سعت حكومة الصين سعيًا حثيثًا نحوها، فكانت مصر أولى تلك الدول التي اعترفت بها، هذا الاعتراف الذي حصدت من ورائه الصين مكاسب عدة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد كسرت مصر من خلاله حاجز العزلة الذي فُرض على الدولة الوليدة، وقد تبعتها في ذلك عددٌ من الدول العربية، إذ اعترفت بها كل من سوريا واليمن في العام نفسه، وتوالت الاعترافات العربية والأفريقية فيما بعد، كما أقامت الصين سفارة لها في القاهرة، مارست من خلالها نشاط واسعًا ودعاية كبيرة لها في العالمين العربي والأفريقي. وعلى الجانب الآخر تحملت مصر تبعات وتداعيات هذه الخطوة، إذ ساء الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية هذا التقارب، إدراكًا منهم لخطورة هذا الأمر، والذي لا يصب في صالح حكومة الصين فحسب، بل في صالح المعسكر الشيوعي أجمع، ويؤثر بالسلب على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك في مجريات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

ومن ثم كان اعتراف مصر بحكومة الصين – بجانب عوامل أخرى أكثر تأثيرًا مثل صفقة الأسلحة التشيكية وتأميم مصر لشركة قناة السويس – سببًا من أسباب حدوث أزمة

السويس ١٩٥٦، ووقوع العدوان الثلاثي على الأراضي المصرية، الذي كان بمثابة التحدي الأول الذي واجه العلاقات الناشئة، فكان على الصين أن تُعلن موقفها، فإما أن تثبت لمصر أن خطوتها كانت صائبة وتستحق ما تحملته من تداعيات، ومن ثم تعلن تأييدها لها عبر مراحل الأزمة كجزء من رد الجميل، وبذلك تثير غضب إنجلترا، وهذا الأمر سينعكس عليها بالسلب، نظرًا لكونها الدولة الغربية الوحيدة (ذات المكانة والأهمية) التي أقدمت على إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، أو على العكس من ذلك فقد تتخذ موقفًا سلبيًا إرضاءً لمصالحها في محاولة منها لكسب ود بقية الدول الغربية، وبخاصة فرنسا التي كانت على وشك الاعتراف بها قبيل اندلاع أزمة السويس، وإما أن تتبع سياسة ثالثة متوازنة تحقق من خلالها مصالحها مع كلا الطرفين. ولهذا تأتي هذه الدراسة لتجيب على هذه الفرضيات الثلاث، وتبرز لنا موقف الصين على كافة الأصعدة من الأزمة.

تمهيد: العلاقات المصرية الصينية قبيل أزمة السويس

تُعد مصر أولى الدول العربية والأفريقية التي اعترفتبالصين، إذ قرر مجلس الوزراء المصري بجلسته المنعقدة في ١٦ مايو ١٩٥٦ أن تعترف مصر رسميًا بجمهورية الصين،وأن تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وأن تسحب اعترافها بحكومة الصين الوطنية القائمة في فورموزا (تايوان)،كان لهذا الأمر من الصدى والأهمية الكثير، ليس على مستوى البلدين فحسب، بل على النطاقين الإقليمي والدولي، إذ لم يتجاوز عدد الدول التي اعترفت بالصين، وأقامت علاقات دبلوماسية – حتى ذلك التاريخ– ثلاثًا وعشرين دولة، كان من أبرزها إنجلترا، فنلندة، الدانمراك، النرويج، هولندا، أفغانستان،إندونسيا، سيلان، سويسرا والسويد، إضافة إلى دول الكتلة الشرقية(٢).

فمنذ أن تأسست جمهورية الصين الشعبية بزعامة ماو تسي تونج Mao Tse-tung (رئيس الجمهورية ١٩٤٩-١٩٥٩) عام ١٩٤٩ واختارت الاشتراكية نظامًا للحكم، والغرب يبذل مساعيه لعزلها عن المجتمع الدولي، مستخدمًا كافة أدواته الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. وكان على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت الاعتراف بالجمهورية الجديدة، وأعاقت مساعيها لاسترداد مقعد الصين فى الأمم المتحدة، وفرضت عليها عزلة سياسية وحصارًا اقتصاديًا وطوقتهاعسكريًا(٣)، وعلى النقيض من ذلك قدمت كافة أنواع

الدعم لحكومة الصين الوطنية المناوئة لها في فورموزا، ومن ثم كان إقامة مصر علاقات دبلوماسية مع الصين أمرًا مهمًا بالنسبة لبكين، ونجاحًا لمساعيها الدبلوماسية، التي كان أهم ما يشغل بالحكومتها آنذاك – في المقام الأول– قضية الاعتراف بها في المجال الدولى وكسر حالة العزلة.(٤)

وقد مرت العلاقات بين الصين ومصر بمنعطفات ومراحل كثيرة، سيطر على بدايتها التباعد والتباين، فعندما انتصرت الثورة الشيوعية في الصين، أحجمت مصر عن الاعتراف بالنظام الجديد، ولعل مرد ذلك أمور عدة، لعل أبرزها الاختلاف الأيديولوجي والتباين السياسي بين النظامين، وغياب الرؤية الواضحة للحكومة المصرية لمجريات وتطورات الأحداث هناك، وعدم معرفتها بقادة الحكم الجدد وتوجهاتهم، زِدْ على ذلك أن هذا كان جزءًا من التوجه السياسي للملك فاروق نحو الكتلة الشرقية، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن التدخلات الغربية وتأثيراتها على صُناع القرار الرسمي المصري.

وعلى الرغم مما تقدم، فقد كانت هناك ضغوط رسمية وشعبية على الحكومات المصرية المتعاقبة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية بدلاً من حكومة الصين الوطنية، فقد دخل أعضاء مجلس النواب المصري خلال يومي ١١، ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ في جدل طويل حول السياسة الخارجية المصرية، مطالبين بضرورة تحسين العلاقات مع المعسكر الشرقي، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كممثل وحيد للشعب الصيني، وتزامن ذلك مع حملات صحفية وسياسية، قادها كُتاب ومفكرون يساريون للضغط على صانعي القرار ولتعبئة الرأى العام للاعتراف بها(٥).

لم تؤثر هذه الضغوط على القرار الرسمي المصري، وإن كانت الحكومة المصرية قد اتخذت موقفًا كان له مردوده الإيجابي لدى حكومة الصين، عندما امتنعت عن التصويت لصالح مقترح مشروع القرار الأمريكي الخاص بإدانة حكومة الصين، وتحميلها مسئولية الأزمة الكورية(٦) في العام ذاته(٧)، وقد فسر محمود فوزي رئيس وفد مصر في الأمم المتحدةحينذاك، امتناع بلاده عن التصويت بشأن مشكلة كوريا في مجلس الأمن، بأن هذا الصراع ليس إلا صورة من صور الحرب الباردة، ومصر لا ترضى أن تقحم نفسها فيه.(٨)

وعلى الصعيد الشعبي حرصت المنظمات الاشتراكية المصرية على التواصل- على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية- وتأسيس علاقات مع المنظمات الجماهيرية الصينية، إذ قام وفد شعبي مصري عام ١٩٥٠ بزيارة الصين للاشتراك في اجتماعات "السلم العالمي" الذي عقد بالعاصمة بكين، وعقب ذلك خطت الصين خطوة فعالة نحو مصر، فأعلنت في أكتوبر ١٩٥١ عن دعمها الكامل لقرارات الحكومة المصرية الخاصة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان ١٨٩٩، ووصفتها بالطبيعية وأنها تتماشى مع المطالب المصرية في السيادة على أراضيها وتحقيق الاستقلال الكامل، فأخذت العلاقات بين البلدين تتحسن بشكل ملحوظ.(٩)

وسرعان ما أصيبت العلاقات بين البلدين بانتكاسة جديدة عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، نظرًا لموقف حكومة الصين المعادي لها والمندد بها، ومن ثم اتخذ رجال الحكم الجدد في مصر موقفًا سلبيًا تجاه الصين في سنوات الثورة الأولى ريثما تكشفت رؤى وتوجهات النظامين بعضهما لبعض، وأصبحت هناك حاجة لإعادة تقييم العلاقات بين الجانبين، وتأكيدًا لهذا التوجه أدلى جمال عبدالناصر بتصريح صحفي في أغسطس١٩٥٤، جاء فيه: " إن الصين الشيوعية حقيقة لابُدَّ أن يتم قبولها عالميًا ولايمكن تجاهلها" وجاء هذا التصريح بمثابة مؤشر أوَّلي يعطي دلالة عن استعداد الحكومة المصرية للاعتراف بحكومة الصين(١٠)، وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين هي مرحلة "جس النبض".

ومع حلول عام ١٩٥٥، بدأت الصين في استمالة الدول العربية، إذ ذهبت وفود شعبية إلى الصين بدعوة من مؤسسات صينية شبه رسمية عديدة، وتزامنًا مع ذلك أخذت الصحف الصينية في نشر سلسلة من المقالات الودية، واصفةً العلاقات بين الصين والعرب بالتاريخية، ومعبرةً عن أملها في "ألا تستمر الصداقة التقليدية بين الشعبين الصيني والعربي فقط، بل يجب أن تتنامى وتزدهر"، واتخذت الصين خطوةً أخرى إيجابية، فعندما عقد المؤتمر اليساري للدول الآسيوية بنيودلهي في ٦ أبريل١٩٥٥وشاركت فيها وفود عربية من سوريا والأردن ولبنان، أرسلت الصين وفدًا من أربعين شخصًا، منهم مسلمون كبار، بغرض تقديم سياستها الجديدة إلى الشرق الأوسط، وتجلى اهتمام الصينب إقامة العلاقات مع الدول

العربية في كلمة رئيس الوفد "كوموجو" Kuo Mo-jo، بقوله: "على الرغم من الجبال الشاهقة والمحيطات الواسعة التي تفصلبين الشعبين الصيني والعربي، فإن الشعبين ارتبطا بعلاقات تاريخية طويلة"، وأنهى كلمته مشددًا على ضرورة توطيد العلاقة بين الطرفين على كافة الأصعدة(١١).

بدأ أول اتصال بين مصر والصين عندما التقى عبدالناصر شو إنلاي Chou En-lai رئيس وزراء الصين (١٩٤٩-١٩٧٦) في ١٥ أبريل ١٩٥٥برانجون عاصمة بورما، وهو في طريقة لحضور مؤتمر باندونج، وقد دعاه نظيره الصيني لزيارة بلاده، ويعد هذا أول لقاء بين الزعيمين(١٢)، وعلى الرغم من أن هذا اللقاء كان بمثابة المفاجأة بالنسبة لعبدالناصر، فإنه قد دارت بينهما مناقشات سياسية مهمة تعلق بعضها بالصين وقضاياها الإقليمية والدولية، ومحاولات الغرب المستمرة لتقويضها، وتناول بعضها الآخر الوضع في الشرق الأوسط وسياسة الغرب الاستعمارية في المنطقة العربية، ومحاولته ربطها بالأحلاف العسكرية، وتمزيق أوصاله، وكذلك سياسة إسرائيل العدوانية، وقد أعرب شو إن لاي في هذا اللقاء عن تقديره وتفهمه للموقف السياسي المصري تجاه بلاده بقوله: " نحن نقدر موقفكم ونتابع كفاحكم ولا نتصور إحراجكم، ونحن نعرف أن علاقاتكم مع الغرب تمر بمرحلة دقيقة"، وخلال هذا اللقاء طرح عبدالناصر سؤالاً مهمًا ومباغتًا على نظيره الصيني، وهو "هل يقبل الروس أن يبيعوا لمصر سلاحًا"، وأخذ يروي محاولاته المتكررة مع الغرب للحصول عليه، وأكد رئيس الوزراء الصيني لعبدالناصر بأنه سوف ينقل طلبه للقيادة السوفيتية، وقدم اجتهادًا شخصيًا فأعرب عن رأيه بأن السوفيت سيقبلون، وأضاف أنه سيعرض الموضوع بعد عودته إلى بكين على رئيس الجمهورية ماو تسي تونج، وأنه سوف يطلب من ماو أن يتصل بخروشوف Khrushchev مباشرة(١٣).

وكان مؤتمر باندونج ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥ بمثابة الفرصة السانحة للقيادة الصينية للتواصل وتبادل الرؤى وتحقيق التقارب مع دول القارتين الآسيوية والأفريقية، وبخاصة الدول العربية المشاركة (مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والسعودية وسوريا واليمن والسودان)، وجاءت خطابات وقرارات شو إن لاي ممثل الصين مؤيدة لحقوق العرب في فلسطين وداعمة لحركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا ضد المستعمر الفرنسي(١٤).

وحدث في باندونج تنسيق مصري صيني، تجلى ذلك في اللقاءات والاجتماعات الثنائية التي حدثت بين الوفدين[١٥]، وحظي موقف الوفد الصيني، وما أظهره من تأييد ودعم للقضايا العربية بترحيب من الجانب المصري، ولاسيما أنها ذات القضايا التي جاء عبدالناصر إلى باندونج للبحث عن دعم لها، وكان ذلك بداية التنسيق بين الجانبين[١٦].

إضافة إلى ما سبق، فقد حرص رئيس الوزراء الصيني في الجلسة الأخيرة لانعقاد المؤتمر على التأكيد على أن الصين دولة علمانية لا صلة لها بالدين، ومع ذلك تحترم الأقليات الدينية[١٧]، ووجه دعوة رسمية للوفود العربية المشاركة، وغيرها،لزيارة بلاده للوقوف على أحوالها عن كثب، وتوثيق أواصر الصداقة والتفاهم[١٨]. وقد حمل ذلك في طياته رسالة للدول الإسلامية المشاركة عن احترام للصين للديانات السماوية والتي من بينها الدين الإسلامي، وأظهر أن هناك رابطًا ولو كان رفيعًا بينهما.

وعقب انتهاء المؤتمر كلف عبدالناصر الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف، الذي كان ضمن أعضاء الوفد المصري بزيارة الصين، وقد سجل الباقوري رحلته ومشاهداته وما دار بينه وبين المسئولين هناك من أحاديث ولقاءات، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ماوتسي تونج ورئيس وزرائه شو إن لاي، وما لقيه من ترحيب بالغ على المستويين الرسمي والشعبي، ورصد ما تعيشه الصين من تطور في ظل النظام الجديد. كانت زيارة الباقوري محطة مهمة في مسيرة التقارب بين البلدين، ومحاولاتها لتحقيق الإصلاح والنمو في المجالات كافة، وسجلت أحاديثه ولقاءاته هناك على كافة المستويات، مدى الحرص على توطيد الصلات والعلاقات مع مصر، وتباحث الباقوري سبل تقوية العلاقات في المجالين الثقافي والتجاري، ونجح في وضع اللبنة الأولى لتوطيد الصلات فيهما[١٩].

كان للتقارب المصري الصيني أصداء متابينة، فقد رحب به الاتحاد السوفيتي، وعده نجاحًا لحليفته الأولى في التقرب من الدول العربية وخصوصًا مصر، بينما أثار قلق الدوائر الرسمية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة[٢٠]، وامتدادًا لهذا التقارب واصل شو إن لاي بذل جهوده لدى السوفيت لعقد صفقة الأسلحة، والتى رأى في تحقيقها خطوة مهمة في طريق التقارب بين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى فإنها صفعة قوية للغرب، إذ كانت بلاده تخشى من أن تتخذ أراضي الدول العربية كقواعد عسكرية للغرب، تهدد من خلاله دول

المسكر الشيوعي، وكان الشرق الأوسط في نظرهم بمثابة " الباب الذي يفتح على القارة الآسيوية بينما الصين هي مؤخرة القارة"(٢١).

وتتويجًا لما سبق، نفذ شو إن لاي ما وعد به، وبعث لعبدالناصر – عقب عودتهما من باندونج – برسالة أعرب فيها عن موافقة الاتحاد السوفيتي على طلب مد مصر بالسلاح، واستعداده لتنفيذ ذلك فور تقدم القيادة المصرية له برغبتها تلك(٢٢)، وقد كللت مساعي الصين بالنجاح، وعقدت صفقة الأسلحة التي اختير لها كلمة التشيكية، فأضاف ذلك نقاطًا إيجابية في رصيد حكومة الصين لدي القيادة المصرية، وقد شغل الجانب الاقتصادي حيزًا مهمًا أثناء لقاءات عبدالناصر وشو إن لاي في باندونج، إذ سعى الأول في محادثاته مع الأخير إلى فتح أسواق جديدة لتصريف القطن المصري، وقام بشرح الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها مصر ومحاولات الغرب خنقها اقتصاديًا، وقد تبع هذا اللقاء مباحثات في المؤتمر نفسه بين وزير التجارة والصناعة المصري محمد أبونصير ووزير التجارة الصيني يه شي شوانج Yeh Chi –Chuang بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين(٢٣).

ونظرًا لأهمية تنمية العلاقات التجارية مع جمهورية الصين باعتبارها سوقًا كبيرً التصريف القطن المصري قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٥٥ إيفاد بعثة اقتصادية إلى بكين برئاسة محمد أبونصير، وقد أسفرت مباحثات البعثة مع السلطات الصينية عن مشروعات فاقتجاريو برتوكول ملحق، وقع عليهما الجانبان رسميًا في ٢٢ أغسطس من العام نفسه، وفيما يلي أهم بنودهما(٢٤):

- إصدار رخص التصدير والاستيراد وتحصيل الرسوم الجمركية وفق قواعد الدولة الأولى بالرعاية.
- نُظمت المدفوعات على أساس اعتمادات مستديمة غير قابلة للإلغاء بالجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل أو بأية عملة أخرى يقبلها الطرفان، ويكون فتحها قبل الشحن ويتم سدادها وفقًا للطرق المتبعة.

- تبادل مكاتب التمثيل التجاري بين البلدين بغية تنمية التجارة بين البلدين، فقد اتفق الطرفان على أن تقوم مصر بإنشاء مكتب ممثل تجاري لها في بكين كما تقوم الصين بإنشاء مكتب ممثل تجاري لها في مصر.
- تفضيل الشركات الوطنية فيما يتعلق بأعمال البنوك والتأمين وقصر اختيار الوكلاء التجاريين عليهم.
- حُددت مدة الاتفاق بثلاث سنوات على أن يكون تجديده أو تعديله بمفاوضات بين الطرفين قبل انتهاء المدة.
- يحدد قدر التبادل التجاري سنويًا ببرتوكول خاص يلحق بالاتفاقية كجزء لا يتجزأ منها، ونص برتوكول السنة الأولى على أن:

1. تلتزم حكومة الصين بصفة قاطعة بأن تشتري من مصر قطنًا وسلعًا أخرى بقيمة إجمالية قدرها عشرة ملايين جنية استرليني.
2. تلتزم حكومة مصر بصفة قاطعة بأن تشتري من الصين بقيمة قدرها مليونان من الجنيهات الاسترلينية (أي ما يوزاي ٢٠% من مشتريات الصين).

ويظهر من هذا الاتفاق غير المتكافئ مدى اهتمام الصين بمصر وسعيها بمختلف الوسائل لاكتساب ودها وصداقتها، حيث كانت تهدف من وراء ذلك إلى[٢٥]:

- اعتراف مصر بالصين، ولما كانت مصر تحتل مركزًا مهمًا بين الدول العربية، فإن باقي الدول سوف تحذو حذوها.
- كانت الصين تعلم بالحظر الاقتصادي الذي فرضه الغرب على مصر في ذلك الوقت ونقص مشترياتها من القطن المصري لأدنى حد ممكن؛ لذا ساعدتها على الخروج من هذه المحنة، ولاشكأن هذه الصفقة كان لها تأثير مهم على الاقتصاد المصري.
- سعي الصين للحصول على تأييد مصر والدول العربية عند نظر قضية الاعتراف بها في هيئة الأمم المتحدة.

- إضعاف الكتلة الغربية بمساعدة مصر بوقوفها موقفًا محايدًا، ولاسيما أنها كانت تُعد مصر إحدى الدول التي تدخل في نطاق نفوذها، ولاشك أن تحقيق مصر لذلك يصب في مصلحة دول الكتلة الشرقية.

وكان من نتائج هذا الاتفاق شراء الصين لصفقة من القطن المصري، كانت الأكبر في تاريخ مصر حتى عام ١٩٥٥، والتي قدرت بنحو ٣٠٠ ألف قنطار، بإجمالي ثمانية ملايين جنيه مصري، وبتلك الصفقة أصبحت الصين في المرتبة الثالثة بعد فرنسا والهند في شراء القطن المصري، وقد تبع ذلك إجراء صفقة جديدة بلغت نحو ٤٥ ألف بالة في أوائل يناير ١٩٥٦[٢٦].

وما لبث أن افتتحت الصين مكتبًا تجاريًا لها بالقاهرة في يناير ١٩٥٦، وفي مارس من العام نفسه، توجهت بعثة تجارية صينية برئاسة وزير التجارة الخارجية الصيني إلى القاهرة، وتم افتتاح معرض تجاري وصناعي كبير في الأول من أبريل. ومُنح أعضاء المكتب التجاري الصيني صلاحيات دبلوماسية[٢٧] إلى جانب مهامّهم الاقتصادية[٢٨]. وفي نهاية المعرض قامت الحكومة الصينية بإهداء آلات ومعدات المعرض التي لم يتم بيعها إلى الحكومة المصرية، وقد بلغت قيمة هذه المعدات ١٠٠.٠٠٠ جنية مصري، قدمتها رمزا للصداقة والود بين البلدين[٢٩].

وفي تلك الأثناء افتتحت مصر هي الأخرى أول مكتب تجاري لها في الصين في فبراير ١٩٥٦، وفي أبريل من العام ذاته، توجه إلى بكين مدير المكتب التجاري مدحت الفار الذي استُقْبل استقبال السفراء[٣٠]، وتعطي حفاوة الاستقبال دلالة واضحة على مكانة مصر وما كانت تعقده الصين من آمال وتوقعات عليها، فهي تدرك مرد هذا العمل الإيجابي على مكانتها وما تطمح نحو تحقيقه في العالمين العربي والإسلامي.

وتزامنًا مع محاولات تعزيز العلاقات الاقتصادية، كان الجانب الثقافي يسير معها جنبًا إلى جنب، وذلك تمشيًا مع المباحثات والتوصيات التيجرت في مايو ١٩٥٥ في بكين بين الباقوري وممثلي الصين لإنشاء علاقات ثقافية بين البلدين، وكانت أولى ثمرات هذه المحادثات أن أوفدت مصر في بداية العام التالي بعثة ثقافية قوامها ثلاثة أساتذة لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي في جامعة بكين والمعهد الإسلامي بها، كما استقبلت مصر

سبعة من طلاب الصين لتعلم اللغة العربية واستكمالا لدراسة في جامعة القاهرة، وكذلك أستاذًا صينيًا لتدريس لغة بلاده في جامعة القاهرة[٣١].

وقامت بعثة ثقافية فنية صينية بزيارة القاهرة في فبراير ١٩٥٦، وقد اتجه الرأى في كلتا الدولتين إلى ضرورة تعزيز التعاون وتنظيم التبادل الثقافي بينهما عن طريق عقد اتفاقية ثقافية، ومن ثم تلقى رئيس البعثة الثقافية بره انشهيد تعليمات من حكومته بالدخول في مباحثات مع الجانب المصري لتوقيع اتفاقية مشتركة في هذا المجال[٣٢].وكُللت المساعي بتوقيع الاتفاقية في ١٥ أبريل من العام نفسه، أكدت خلالها كلتا الحكومتين رغبتهما في تنفيذ التوصيات الخاصة بالتعاون الثقافي التي وضعها مؤتمر باندونج، وتنمية العلاقات الثقافية والتعاون في المجال الثقافي بين البلدين، كما تعهد الطرفان على ما يلي[٣٣]:

- تشجيع اتصالات المعاهد العلمية المتماثلة في البلدين، كما يشجعان المشتغلين بالعلوم والطب والصحة في كل منهما على زيارة البلد الآخر، وإلقاء المحاضرات.
- تبادل دعوة معلمي اللغة بين بلديهما للتدريس بمعاهده العالية، وتبادل بعثات الطلبة للدراسة، وأن يتعهد كل منهما بالاعتراف بالدبلومات والدرجات العلمية التي تمنحها المدارس والمعاهد المتماثلة في بلديهما، وأن يبعث كل منهما للآخر وفودًا من المشتغلين بالتعليم والطلاب للقيام بزيارة ودية، وأن يشجعا تبادل الأساتذة والعلماء.
- يبعث كل منهما وفودًا ثقافية وفنية لزيارة البلد الآخر وإقامة الحفلات به، وأن يشجع كل منهما على الاتصال والتبادل بين المؤسسات العلمية والفنية المعترف بها رسميًا في كل من البلدين، كدور الكتب الوطنية والمتاحف العلمية والتاريخية، وأن يقيم كل منهما في بلد الآخر معارض للتصوير والفنون على اختلاف أنواعها، كما يتبادل معه التسجيلات الموسيقية والأغاني ونماذج الصور الفنية.
- يُسهل كل منهما للآخر إقامة حفلات العرض السينمائي وتبادل الأفلام، وتنظيم الزيارات والمباريات الودية المتبادلة بين المنظمات الرياضية، وتقديم التسهيلات اللازمة لترجمة ونشر المؤلفات العلمية والثقافية والفنية التي تصدر في البلد الآخر.

وقد سلكت الصحافة المصرية هي الأخرى مسلكًا إيجابيًا نحو الصين وحكومتها، فخلال تلك الفترة كانت أخبار الصين محل ترحيب كبير منها، فتصدرت أنباؤها وتطورات الأحدث فيها متن صفحاتها، وبدأت تطلق عليها لفظ الصين فقط دون تعريفها بأنها وطنية أو شعبية أو شيوعية(٣٤). وكانت الصحافة المصرية في السابق تصفها بالصين الشيوعية دائمًا، وهذا تغيير ملموس له دلالة واضحة بأن الوضع أصبح مهيأ للاعتراف بالصين، وأن هذه المسألة لن تستغرق وقتًا طويلاً. تُوجت الخُطوات السابقة باعتراف مصر بالصين في ١٦ مايو ١٩٥٦، الأمر الذي كان محل ترحيب كبير من الصين حكومة وشعبًا وصحافة، فقد صدر تصريحٌ رسمي عن وزارة الخارجية الصينية في اليوم التاليجاء فيه أن الحكومة والشعب الصيني يرحبان بالموقف المصري الودي، وأعربت الحكومة الصينية عن أملها في أن تؤسس الصين ومصر سويًا وسريعًا علاقات دبلوماسية، وتتبادلان البعثات الدبلوماسية الرسمية. وفي ١٨ من الشهر نفسه أرسل رئيس الوزراء الصيني خطابًا إلى نظيره المصري جمال عبدالناصر أكد فيه احترامه وتقديره لتلك الخطوة، وأعرب عن يقينه في أن توطيد العلاقات المصرية الصينية سيساهم مستقبلًا في تعزيز التعاون الودي بين دول أفريقيا وآسيا(٣٥).

أرفق رئيس الوزراء الصيني خطابه هذا بدعوة رسمية لعبدالناصر لزيارة بلاده، جاء فيها: "بالنيابة عن حكومة جمهورية الصين الشعبية، يشرفني أن أدعو سيادتكم لزيارة الصين ممثلًا عن الحكومة المصرية، وإني مقتنعٌ تمامًا بأن زيارتكم إلى الصين لن تساهم فقط في تطور العلاقات الودية بين الصين ومصر، بل ستُعد حجر أساس في تعزيز التعاون الدولي بين دول آسيا ودول أفريقيا حفظًا للسلام الدولي،وإنه لمن عظيم الشرف للشعب الصيني أن تقبلوا دعوة الحكومة الصينية لزيارتنا". وتزامنًا مع ذلك، أرسل وزير دفاع جمهورية الصين بنج تي هواي Peng Teh-Huai دعوة مماثلة لنظيره المصري وزير الحربية عبد الحكيم عامر(٣٦).

وعلى الصعيد الصحفي حظيت هذه الخطوة باهتمام البلدين، وتصدرت أنباؤها الصفحات الأولى للصحف، فقد أكدت صحيفة الشعب اليومية People's Daily– صحيفة الحزب الشيوعي الحاكم- على أهميتها ونتائجها الإيجابية، وعدتها خطوة مهمة وأولى لبناء

علاقة وطيدة بين البلدين، وأنها بمثابة بوابة العبور الدبلوماسي للصين لإقامة علاقات مع بقية الدول العربية وكذلك الأفريقية، وعقبت عليها بالقول: "نحن واثقون من أن هذا التطور في العلاقات الودية بين الصين ومصر سيكون له عظيم الأثر على سائر المنطقة الأفروآسيوية، ويساهم في عملية إرساء السلام"(٣٧).

وجاءت تعليقات الصحف المصرية في هذا الصدد مؤيدة ومرحبة، حيث تحدثت صحيفة الجمهورية عن العلاقة بين الاعتراف المصري بالحكومة الصينية والتحركات الغربية لدعم إسرائيل بالسلاح، وقادت كذلك توجهًا مفسرًا للاعتراف المصري بالحكومة الصينية، ووصفته بأنه ضربة كبرى من الجانب المصري للإمبريالية الغربية ومن يدعمها(٣٨). بينما تحدثت صحيفة الأهرام عما أحدثه القرار من دوي كبير في الدوائر السياسية بمختلف دول العالم(٣٩).

وعلاوة على ما سبق، فقد أبرزت الصحف دعوة شو إن لاي لعبدالناصر لزيارة جمهورية الصين، وأكدت على أنها ستدعم التعاون الصيني المصري، وتعزز العلاقات الوثيقة بين الدول الآسيوية والدول الأفريقية، وتساعد على إرساء السلام العالمي، وتتطابق مع مبادئ مؤتمر باندونج (٤٠).

كان لهذه الخطوة الكثير من الأهمية والصدى والمكانة على الساحتين الإقليمية والدولية، فقد وصفت الخارجية البريطانية الاعتراف المصري بحكومة الصين في بكين بأنه جاء بمثابة الصدمة لحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الصين الوطنية في فورموزا، وأن هناك تخوفًا واضحًا من أن تحذو بعض البلاد العربية حذو الحكومة المصرية في وقت لاحق، وقد اعتبرت الولايات المتحدة هذه الخطوة بمثابة تهديد خطير للوضع القائم في الأمم المتحدة(٤١)، وأنه يضاعف من النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط، وأن الأغبلية الكاسحة من الأمريكيين يعتبرون أن أي تغيرين المنالتواجدالصيني في الأمم المتحدة سوف يترتب عليه انتصار مدوّ للنفوذ الشيوعي في جنوب شرق آسيا، وقد ينهي على ما تبقى من أثر ونفوذ غربي هناك، وأكدت على الدور الذي لعبه كل من الاتحاد السوفيتي والهند في اتمام هذه الخطوة، فذكرت أن الأول عندما دعم مصر عسكريًا كانه ناكشرط بأن تعترف مصر بالصين الشيوعية، ونوهت أيضًا بأنجواهرلالنهرو Jawaharlal Nehruأثر على

عبدالناصر – أكثر من أي شخص آخر– وعدَّته أداةً وحليفًا للشيوعية في آسيا والشرق الأوسط، وأن مصر رضخت للكثير من الضغوط سواء من موسكو أو من نيودلهي(٤٢).

بينما أشارت مكاتبات السفارة البريطانية بالقاهرة أن القرار اتخذ فقط من أجل أن يكون للحكومة المصرية مورد بديل للتسليح، إن فُرض حظر على توريد السلاح إلى الشرق الأوسط بواسطة الأمم المتحدة، خاصة وأن السوفيت أخبروا عبدالناصر بأن هناك ضغوطًا أنجلو أمريكية عليهم لوقف تصدير السلاح إلى مصر– وأنهم قد يضطرون لذلك– وإلا سيلجئون لفرضه بواسطة الأمم المتحدة، ومن ثم طالب الاتحاد السوفيتي الحكومة المصرية أن تتوجه صوب الصين(٤٣).

ويضاف إلى ما سبق، أن اعتراف مصر بحكومة الصين، كان جزءًا من استراتيجية الحكومة المصرية لإحكام قبضة الحصار على إسرائيل، التي كانت تحاول جاهدة بكافة السُبل التغلل في الصين وإقامة علاقة دبلوماسية معها، بعد اعترافها بها في السابق(٤٤).

وكان للاعتراف المصري بجمهورية الصين معنى أكثر من مجرد دعم خارجي، وحصدت الصين من ورائه مكاسب سياسية جوهرية، فقد أنهى حالة العزلة التي كانت تعاني منها الدولة الوليدة، إذ لم تُقدم أى دولة الاعتراف بجمهورية الصين طيلة ست سنوات منذ أبريل ١٩٥٠، باستثناء نيبال في أول أغسطس ١٩٥٥، حتى أقدمت مصر على خطوة الاعتراف،وكان لهذا الأمر أهمية كبرى نظرًا لمكانة مصر الكبيرة في العالمين العربي والأفريقي، كما كان لذلك تداعيات سريعة؛ فقد اعترفت سوريا في ٤ يوليو ١٩٥٦ بحكومة بكين، وتبعتها اليمن في ٢١ أغسطس من العام نفسه. علاوة على ذلك، تمكنت الصين من خلال إنشاء سفارة لها في القاهرة من مد صلاتها إلى شمال وشرق وجنوب صحراء أفريقيا، زد على ذلك أنها حققت مكسبًا تكتيكيًا آخر، وهو سحب مصر اعترافها بغريمتها حكومة الصين الوطنية بتايوان، كما حصلت الصين على دعم عربي في منظمة الأمم المتحدة للحصول على مقعد الصين واستبعاد تايوان منها. وهذا ما حدث بالفعل، ففي ١٦ نوفمبر من نفس العام، عارضت مصر وسوريا واليمن تأجيل البت في طلب حكومة الصين الانضمام للأمم المتحدة للمرة الأولى(٤٥).

على أية حال كان من الطبيعي أن تؤدي سياسة عبد الناصر التي ارتكزتعلى الحياد الإيجابي تجاه المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ومناهضته سياسة الدول الغربيةإلى ربط المنطقة العربية بعجلة الاستعمار، ثم تحرره من احتكار الغرب بيع الأسلحة للدول العربية والشرق الأوسط بعقده صفقة الأسلحة التشيكية، إلى إثارة الغرب ضد مصر، وازداد الاستياء الغربي بعد إعلان الحكومة المصرية اعترافها بحكومة الصين، أدى كل ذلك ـ وغيره ـ إلى تأليب الدول الغربية الكبرى ضد مصر، وأكدت تطورات الأحداث المتلاحقة أن الصدام بين الطرفين واقع لا محالة، فقد أخذ الغرب يتحين الفرصة المناسبة للتخلص من عبد الناصر.

الموقف الصيني منأزمة السويس

- تأميم شركة قناة السويس

تُعد الأحداث سالفة الذكر من الأسباب غير المباشرة لأزمة السويس، إذ دفعت عوامل أخرى الأمور دفعًا إلى حد الاحتدام، كان من أهمها سحب كل من الولايات المتحدة وإنجلترا والبنك الدولي عرضهم الخاص بتمويل مشروع السد العالي، وتأميم مصر لشركة قناة السويس كإجراء مضاد لهذا العمل العدائي. لم يكن أمام مصر لإنشاء السد العالي سوى خيارين: إما أن تتجه نحو الاتحاد السوفيتي وتقبل عرضه، وإما أن تعتمد على نفسها في ذلك، ففضل عبد الناصر الخيار الأخير، وقرر أن تمول مصر المشروع من مواردها الذاتية، وبناءً على ذلك أعلن في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، ونقل ما لها من أصول وحقوق وما عليها من التزامات إلى مصر، وقد قرنت الحكومة المصرية التأميم بإعلان عزمها المضي في ضمان حرية الملاحة في القناة، واستعدادها لدفع التعويض الكامل لحملة أسهم الشركة(٤٦).

أحدثقرار التأميمردودفعلواسعةالنطاق،تفاوتتبين الدول علىضوءظروفوسياسةكلدولة، فقادت كل من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل، وضمت من يسير في فلكها من الدول الأخرى الفريق الأخير سريعًا، إذ أرسلت حكومتا إنجلترا وفرنسا مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية في ٣٠ يوليو ١٩٥٦، استنكرتا فيها قرارها الخاص بتأميم شركة قناة

السويس، واعتبرته انتهاكًا خطيرًا لحرية الملاحة في مجرى مائي ذى أهمية دولية، ورفضت مصر هذه المذكرة، وعقب ذلك اجتمع وزير خارجية إنجلترا سلوين لويد Selwyn Lloyd ووزير خارجية فرنسا كريستان بينو Christian Pineeau برفقة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles في لندن في ٣١ يوليو ١٩٥٦[٤٧].

أسفرت المباحثات عن صدور بيان مشترك، أرسلته الحكومة الإنجليزية في شكل مذكرة للحكومة المصرية في ٣ أغسطس من العام ذاته، أشارت فيه الدول الثلاث إلى أن القناة ممر دولي بمقتضى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨[٤٨]، وأنه ليس من حق أي دولة السيطرة عليها، أو اتخاذ أي رأي بشأنها دون أخذ رأي باقي الدول المنتفعة، وأوضحت أن حرية الملاحة وسلامة القناة في الظروف التي اتخذ فيها القرار ليست مضمونة، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي بلندن يضم إلى جانب الدول الثلاث إحدى وعشرين دولة أخرى من بينها مصر [٤٩]، وقد صحب تصريح الدول الثلاث عملية ضغط واستفزاز عسكري واقتصادي ضد مصر، فمن الناحية العسكرية أعلنت كل من إنجلترا وفرنسا تعبئة الاحتياطى، وقامتا بتحريك قواتهما وأساطيلهما إلى كل من مالطة وقبرص، ومن الناحية الاقتصادية قامت كل من واشنطن ولندن بتجميد الأرصدة المصرية (الاسترلينية والدولارية) في بنوكهما[٥٠].

- **الموقف الرسمي**

عبَّرت الأوساط الرسمية الصينية عن تأييدها لقرار الحكومة المصري في ٣٠ يوليو ١٩٥٦ عندما التقى تشنجياكانج Chen Jiakang سفير الصين بالقاهرة (يوليو ١٩٥٦– ديسمبر ١٩٦٥)وزير الخارجية محمود فوزي– وهذه أول مقابلة بعد تقديم أوراق اعتماده– وأبلغه تأييد بلاده لمصر في قرارها الخاص بتأميم شركة قناة السويس[٥١].

وفي ٤ أغسطس من العام نفسه عقد شو إن لاي مؤتمرًا صحفيًا، أعرب فيه عن تأييده الكامل للقرار المصري، وصرح بأن تأميم الشركة عمل يدخل في صميم السيادة المصرية، ولذا كان من الطبيعي أن يؤيده الشعب الصيني، ومضى رئيس الوزراء الصيني يقول إن الجميع يهمه حرية الملاحة في قناة السويس، وأن المشكلات الخاصة بذلك يمكن حلها بالمباحثات، وأعرب عن ثقته بأنه في وسع إنجلترا أن تجد تسوية للمشكلة، وأنها يجب

أن تعالج الأمر بحكمة وهدوء، واختتم تصريحاته بأن مؤتمر لندن الذي دعت الدول الغربية لعقده سوف يتناول مسائل تعتبر تدخلاً في سيادة مصر وحقوقها(٥٢).

ومن اللافت للنظر تأخر الصين في تأييدها للقرار المصري، ولعل مرد ذلك أن القرار المصري كان مفاجئًا، ومن ثم آثرت الأوساط السياسية التريث حتى ينجلي الأمر تمامًا، ويتضح الموقف الدولي والإقليمي من قرار الحكومة المصرية، زد على ذلك أن الرؤية لم تكن واضحة تمامًا أمامها، ولاسيما أن ممثلها الدبلوماسي كان قد وصل للقاهرة منذ أيام معدودة فقط، بينما السفير المصري لم يكن قد وصل إلى بكين بعد.

وعلى الرغم من ذلك كان الصينيون في حيرة من أمرهم، إذ تساءلت الصينبشأن ما إذا كانت حرية الملاحة في قناة السويس ستتضمن السفن المتجهة من إسرائيل وإليها أم لا؟ حيث ألمحشو إن لايللأمر بقوله "يجب أن تتضمن حرية الملاحة في قناة السويس كل الدول" وحينما علم رئيس الوزراء الصيني أن مصر منعت الحاويات التابعة لإسرائيل من استخدام قناة السويس، وأن عبد الناصر قد وعد بحرية الملاحة في القناة مع بعض الاستثناءات، طالب بأن تتم مناقشة الأمر بين أطراف النزاع(٥٣).

أثارت تصريحات رئيس الوزراء الصيني لغطًا كبيرًا، حيث تناقلتها وكالات الأنباء، ونسبت إليه أنه يريد تدويل قناة السويس، وهو ما دفع شو إن لاي لعقد مؤتمر صحفي آخر، والتأكيد من جديد على أن بلاده تؤيد تأميم مصر لشركة القناة تأييدًا مطلقًا(٥٤).

وهكذا فصلت بكين بين أمرين مهمين في مسألة التأميم: الأول هو إدارة القناة نفسها، وهو ما اعتبرته شأنًا داخليًا مصريًا، وأن مصر هي الدولة الوحيدة ذات السيادة على القناة. والثاني هو حرية الملاحة في القناة لجميع الدول (بما فيها إسرائيل)، وفقًا لما جاء في اتفاقية القسطنطينية.

ومن جهة أخرى أيدت الحكومة الصينية المساعي المصرية لحل الأزمة، بما يتفق مع مصالح مصر وسيادتها، فعندما أعلنت القاهرة في ١٢ أغسطس ١٩٥٦ رفضها حضور مؤتمر لندن، جددت الصين دعمها الكامل للإجراء الذي اتخذته الحكومة المصرية، وطالبت الدول المشاركة فيه بضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للقضية بما يرضي مصالح الدول

المنتفعة من القناة، ويضمن لمصر سيادتها وحقوقها، زد على ذلك أنها أعربت عن تفهمها للموقف المصري من عدم حضور المؤتمر، ونددت بعدم تباحث واستشارة الدول الغربية للحكومة المصرية بشأن عقد مؤتمر كهذا (٥٥).

وإزاء الضغوط والتهديدات الغربية (دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا) لترهيب الحكومة المصرية، أعلنت الحكومة الصينية وقوفها إلى جانب مصر حكومة وشعبًا، وأذاعت بيانًا رسميًا في١٦ أغسطس (صبيحة انعقاد مؤتمر لندن الأول ١٦-٢١ أغسطس ١٩٥٦) أعلنت فيه تأييد الصين لموقف مصر وتحركاتها الدبلوماسية، وذكرت أن التأميم عمل صائب اتخذته مصر دفاعًا عن سيادتها واستقلالها، ومضى البيان الذي تضمن نحو ألف كلمة يقول إن الشعب المصري شق قناة السويس في أرضه بدمائه وعرقه، واتهمت الحكومة الصينية الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا بأنها تخلط بطريقة تعسفية بين مسألتي التأميم وحرية الملاحة، لتلتمس لنفسها الأعذار للاحتفاظ بامتيازاتها ومصالحها في المنطقة، لكي تحرم مصر من سيادتها على القناة، وذلك على الرغم من إعلان الحكومة المصرية مرارًا وتكرارًا تعهدها بالتزام حرية الملاحة في القناة، وأشارت إلى أنه منذ أن حدث التأميم لم تتأثر حرية الملاحة أدنى تأثر، وأن التدابير الإدارية التي يقترحها الغرب إنما هي تدخل في شئون مصر الداخلية، واختتمت بيانها بالقول: "إن التهديد بالتدخل في شئون مصر الداخلية سيقابل بالمعارضة الحاسمة من الشعوب الآسيوية والأفريقية والعالم بأسره، ولن يكون بأى حال من الأحوال في صالح إنجلترا وفرنسا"(٥٦).

وعقب انتهاء مؤتمر لندن الأول، استنكرت الأوساط الرسمية الصينية قراره الخاص بإنشاء هيئة منتفعين تتولى إدارة القناة بناءً على الاقتراح الذي قدمه دالاس، وعدته تدخلًا في الشأن الداخلي والسيادة المصرية، وأبدت تأييدها للمقترح الهندي(٥٧) الذي رفُض، ووصفته "بالعقلاني"، وأعربت عن تفهمها كذلك لموقف الحكومة المصرية من رفض الخطة المعنية بعد استماعها لتفسيرات اللجنة الخماسية الدولية التي قدمت إلى مصر برئاسة روبرت منزيس Robert Menziesرئيس وزراء أستراليا لإبلاغ الحكومة المصرية بهذه القرارات(٥٨).

ودعمت الحكومة الصينية – من خلال بيان رسمي– الدعوة المقدمة من نظيرتها المصرية في ١٠ سبتمبر ١٩٥٦، والتي دعت فيها الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨، وتلك التي تستخدم القناة، إلى عقد مؤتمر لإعادة النظر في الاتفاقية، والبت في عقد اتفاق جديد بين تلك الحكومات جميعًا، يضمن حرية الملاحة للجميع، ويؤكد حقوق مصر وسيادتها على القناة، وفي الوقت ذاته نددت بالممارسات والضغوط والتهديدات الأنجلوفرنسية لترهيب الحكومة المصرية، وكذلك سحبهما الخبراء الفنيين من مواقعهم بهيئة قناة السويس، واتهمت الدولتان بأنهما تحاولان تعطيل الملاحة، بغرض إظهار عجز مصر عن إدارتها، ووضع حجر عثرة في طريق التفاوض والوصول إلى تسوية سلمية، واتهمت الموقف الأمريكي بالتخاذل، وأكدت على أنه أسهم في تعزيز التهديدات العسكرية من الجانبين البريطاني والفرنسي ضد مصر، واختتمت الحكومة بيانها بالقول: "إن الحكومة الصينية المعارضة لخطط الحرب التي تضعها إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وفي سبيل دعمها للحكومة المصرية، مقتنعة تمامًا بأنه على أساس المقترح المصري المقدم ستكون هناك فرصة سانحة للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المتعلقة بحرية الملاحة في قناة السويس، وذلك عبر المفاوضات السلمية القائمة على أساس احترام السيادة والكرامة المصرية"(٥٩).

ومن جهة أخرى انتقدت الحكومة الصينية الإعلان البريطاني الصادر في ١٢ سبتمبر بشأن عزم إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تشكيل هيئة منتفعين، ووصفته بأنه محاولة من جانب تلك الدول لحرمان مصر من سيادتها على قناة السويس عنوةً، وعدَّت تلك الخطوة انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة، وتهديدًا صارخًا، ليس فقط ضد الشعب المصري، بل ضد جميع الدول العربية والآسيوية والأفريقية، وكذلك الدول المحبة للسلام وكل شعوب العالم. وذكرت: "إن لم تبطئ الدول الغربية الثلاث من سرعتها المتجهة بها صوب الكارثة وتخلت عن الخطط الداعية للحرب، فستجد دول العالم المحبة للسلام والخير في وجهها، بل وستجد شعوب إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في وجهها أيضًا"، وأعلنت عن وقوف بلادها بقوة ومعها جميع الدول المحبة للسلام بجانب مصر في محنتها، وأنها ستُقدم الدعم الكامل للشعب المصري في كفاحه حفاظًا على استقلال بلاده وسيادتها(٦٠).

وعندما التقى ماو تسي تونج رئيس الجمهورية في ١٧ سبتمبر بحسن رجب سفير مصر لدى اعتماده في بكين أعرب عن سروره لموقف مصر ورئيسها جمال عبدالناصر من قضية القناة، وأكد على أن الصين بكافة أحزابها وهيئاتها تقف بجوار مصر في هذه القضية وتعضدها وتؤيدها تأييدًا كاملاً، وشدد على عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين، ووصف مصر والدول العربية بالجناح الأيسر لخط الدفاع عن الديمقراطيات الشعبية، وعدَّ بلاده الجناح الأيمن لهذا الخط، وأكد على أن بلاده يهمها أن تكون مصر خطًا قويًا حصينًا ضد الاستعمار، وأشار إلى أن أي انهيار يحدث فيها يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الصين، وتطرق الحديث بينهما حول الموقف الدولي، فشدَّد على أن في آسيا مؤيدون كثيرون لمصر، وعلى رأسهم الاتحاد السوفيتي والصين والهند وإندونسيا، وبيَّن موقف باكستان فقال إن شعبها يؤيد مصر تأييدًا مطلقًا، وأن سياسة حكومتها تختلف، وكذلك موقف إيران. وأشار إلى أنه يوجد انقسام في العالم الغربي حول قضية قناة السويس، وأن إنجلترا وفرنسا متفقتان تمامًا في سياستهما نحو مصر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية يختلف موقفها عن موقف الدولتين في هذا الموضوع، فأمريكا ترى أن موقف الدولتين يضعف يومًا بعد يوم في الشرق الأوسط، ونظرًا لأهميته الحيوية فهي تعمل على أن تحل محلهما في هذه المنطقة، ولذلك فهي تؤيد سرًا موقف مصر في قناة السويس(٦١).

ووصف ماو تسي تونج عبدالناصر بـ " الرجل الذكي" وأنه يعرف كيف يتصرف بحكمة، ويوجه ضرباته القوية السديدة في الوقت المناسب، وأشار إلى أن في مصر استثمارات ومشروعات أجنبية كثيرة، وأنه لا يجب أن تُقدم على تأميمها مرة واحدة، وأكد على ذلك بقوله: "ولاشك أن هذا التأني والتوقيت المحكم لفي منتهى الحكمة"، كما عبر عن تقديره وإعجابه للمجهود الذي بذلته سفارات مصر في واشنطن ولندن وباريس للدفاع عن قضية مصر وعدالتها، وأكد على أنها قامت بعملها ودورها لخدمة الوطن على خير وجه، وبيَّن أن الدول الأجنبية غير راضية عن وجود عبدالناصر؛ لأنه ليس من أنصار الاستعمار، وأوصى السفير المصري بإبلاغه التزام الحيطة والحذر، وأشار إلى أن الغرب يسعى بشتى السُبل للتخلص منه وقتله، لذا أوصاه بألا يخاطر بالسفر خارج مصر خلال تلك الفترة(٦٢).

وأعرب ماو تسي تونج في نهاية اللقاء عن استعداد الصين التام للوقوف بجانب مصر في محنتها الاقتصادية، من خلال تقديم معونة مالية غير مشروطة، وأشار إلى أنه ليس من المهم أن تسدد مصر هذه المعونة مطلقًا، وإذا أرادت سدادها فيمكن تقسيطها على مائة عام، ونوه إلى أن بلاده أرسلت بعثة تجارية برئاسة نائب وزير التجارة الخارجية لاستطلاع طلبات مصر وحاجاتها الاقتصادية، وقال : "إن الصين تعطف على مصر عطفًا خاصًا للخطر الاقتصادي المضروب عليها حاليًا، فقد سبق أن قاست الصين من هذا الخطر الاقتصادي الكثير وتعلم بمقدار قسوته"(٦٣).

واستمرارًا للتأييد الصيني عقدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي(٦٤) جلسة طارئة في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦ – أثناء انعقاد مؤتمر لندن الثاني١٩-٢١ سبتمبر- للاستماعإلى التقريرالمقدممنشو إن لايبشأنقضيةقناةالسويس،وقد استهل رئيس الوزراء الصيني تقريره بعرض الأحداث التي جرت منذ إعلان الحكومة المصرية لقرار التأميم، والتأكيد على سلامة الموقف المصري، ثم أشار إلى أنه في حالة ما إذا تجرأت إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على تهديد مصر عسكريًا، فإن الشعب المصري سيرد بمنتهى القوة على المعتدين، وذكر أنه قد حذر الدول المشاركة في مؤتمر لندن الثاني من عدم الانخراط في هذا النوع من المصائد المنصوبة بواسطة القوى الغربية الثلاثة في محاولة منها لانتهاك السيادة المصرية وحرية الملاحة في قناة السويس، ثم أعلن شوان أن الشعب المصري لن يسمح بأي انتهاكٍ للسيادة المصرية أو أي تدخل عسكري، وأكد على دعم بلاده الكامل لمصر في كفاحها دفاعًا عن الاستقلال والسيادة الوطنية، وذكر أن الحكومة الصينية تدافع بقوة عن قضية حرية الملاحة في قناة السويس، وأنه يجب تسويتها بالمفاوضات السلمية القائمة على أساس احترام سيادة وكرامة مصر، وشدد على ذلك بالقول "لا يوجد أي خيار آخر"(٦٥).

وجاء في تقرير رئيس الوزراء الصيني بشأن تأميم شركة القناة: "... إن مجلس الأمة يرى أنه قد صار من الضروري أن نرسل تقريرًا إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي بشأن التطورات الأخيرة لقضية قناة السويس لتفسير موقفنا تجاهها. هناك بعدان لتلك القضية؛ البعد الأول هو السيادة المصرية على قناة السويس، والبعد الثاني هو حرية الملاحة

فيها، وعلى الرغم من الصلة الوطيدة بين البعدين، فإننا لا نستطيع الدمج بينهما، إن قناة السويس جزء لا يتجزأ من الأرض المصرية، وشركة قناة السويس شركة مصرية تخضع للقوانين والأعراف المصرية كذلك؛ وعليه، فإن لمصر كامل الحق في التأميم، لقد اتخذت الحكومة المصرية ذلك الإجراء السليم قانونًا دفاعًا عن سيادتها واستقلالها. أما بخصوص حرية الملاحة في قناة السويس، فهذا أمرٌ مؤكد في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وبعد التأميم ضمنت الحكومة المصرية حرية الملاحة، ليس فقط في إعلاناتها المتكررة، ولكن على أرض الواقع كذلك،وكانت الحكومة المصرية قد سبق واقترحت عقد مؤتمر دولي بمشاركة كبرى من جميع الدول المعنية بالأمر لمراجعة الاتفاقية المذكورة والتوصل إلى اتفاق مع تلك الدول لضمان وتأكيد حرية الملاحة في قناة السويس، إن ما تبديه الحكومة المصرية من تصرفات وإجراءات بشأن القناة كلها صحيحة ولا تشوبها شائبة،ومن ثم فإن الحكومة الصينية تدعمها في هذا الشأن"[٦٦].

وبعد أن استمع أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي للتقرير دعَّمه ممثلو جميع الأحزاب والمنظمات الشعبية، وتجلي ذلك بشكل واضح عبر كلمات وتعليقات الأعضاء، فقد ذكر تينج شومين Teng Chu-min، عضو اللجنة المركزية للرابطة الديمُقراطية الصينية أن هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على كوريا، وهزيمة إنجلترا في ماليزيا، وهزيمة فرنسا في الهند الصينية والجزائر، تُعد مؤشرًا إلى أن أي عدوان على مصر ستكون نهايته الهزيمة لا محالة، وأضاف أيضًا أن التهديدات والضغوط التي تمارسها تلك الدول هي مجرد "مسرحية هزلية"، وأن الشعب المصري سينتصر في النهاية بدعم من القوى العالمية المحبة للسلام. هذا وقد أعلن لايجو يو Lai Jo-yu، رئيس الاتحاد الصيني للاتحادات التجارية دعم العمال الصينيين الكامل لمصر وقضيتها، والتي وصفها "بالعادلة"، وأكد كذلك على ضرورة تسوية قضية قناة السويس عبر التفاوض السلمي، وأعربت هسو كوانج بينج Hsu Kuang-ping، نائب رئيس الاتحاد النسائي الديمُقراطي عن تقدير نساء الصين لإخوانهن وأخواتهن في مصر، وأكدت دعمهن لكفاح ونضال المرأة المصرية في مواجهة قوى الاستعمار، ووصفت تأميم مصر لشركة قناة السويس بقولها: "وكأن الشعب المصري أم شجاعة استعادت طفلها المختطف من أيدي المختطفين؛ ولذ الهكل الحق في تأميم شركة قناة السويس، وليس من حق أحد أن يتدخل أو يعرقل سير

العملية هناك". هذا وقد استنكر هوانج ين بسي Huang Yen-psi رئيس جمعية البناء الوطني الديمُقراطية الإجراءات التحريضية التي أقبلت عليها الدول الثلاث، وعدَّها تحريضًا على الحرب على الشعب المصري وكل شعوب العالم، إرضاءً لأطماع هذه الدول الاستعمارية، وأكد على رفض شعوب العالم التام لهذه الإجراءات(٦٧).

وفي السياق ذاته قال كوموجو Kuo Mo-jo رئيس لجنة السلام الصينية: "إن الصراع الذي يخوضها لشعب المصري ليس صراعًا تخوضه أمة وحدها، بل هو صراع بين قوى السلام وقوى العدوان، صراع بين دول العالم الحر والدول الاستعمارية". وطالب كو مو جو الكُتاب الصينيين بالانضمام إلى أخوانهم المصريين في كفاحهم قائلًا: "إن الكفاح الآن يجري على ضفاف نهر النيل"، وطالبهم باستخدام أقلامهم لدعم الشعب المصري وكفاحه ضد الاستعمار، واختتم حديثه بإعلانه أنه إذا ما بدأت قوى الاستعمار حربًا ضد مصر، فإنه سيتوجه إليها بنفسه طواعيةً مشاركًا في الحرب للدفاع عن مصر، وصرّح ليوبوتشينج Liu Po-cheng نائب رئيس المجلس الوطني الصيني بأن تهديد القوى الغربية باستعمال القوة يُعدت حديًا ليس فقط لشعب مصر، بل لكل الدول العربية، وكذلك كل دول وشعوب العالم المحبة للسلام(٦٨).

ووصف ما ين شو Ma Yin-chu، عضو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي محاولة إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إجبار مصر على القبول بخطة دالاس، وإعلان نيتها إنشاء هيئة منتفعين، بأنها محاولة للسيطرة على القناة عنوةً، وعدَّها انتهاكًا للسيادة المصرية، وأكد على أنها قد اشترت عداوة العالم المحب للسلام، واستطرد يقول: "إن الحكومة المصرية يجب أن تمارس حقوق سيادتها على كافة أراضيها"، وأضاف: "إن الحق كل الحق مع الشعب المصري، وإنهم فائزون لا محالة في هذه المعركة". وأعلن لو لونج تشيLo Lung-chi، عضو المؤتمر الاستشاري السياسي للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي ونائب رئيس الرابطة الديمُقراطية الصينية أن الفشل الذريع سيكون مآل من يجرؤ على الاعتداء العسكري على مصر، وقال: "سيبذل الشعب الصيني قصارى جهده دعمًا للشعب المصري بكافة موارده المادية، بل وسيصل الأمر إلى حد الإجراءات التطوعية إذا لزم الأمر"، وأشار هو ياو بانج Hu Yao-pang، عضو أمانة اللجنة المركزية لاتحاد

الشباب الديمُقراطي الجديد إلى أن الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء الصيني شو إن لاي جاء معبرًا ومتوافقًا مع رغبة وتطلعات شباب بلاده، وأكد على مشاركة شباب بلاده في الدفاع عن مصر إذا ما حاولت القوى الاستعمارية الاعتداء عليها، هذا وقد اختتم وانج كون لون Wang Kun-lun، عضو اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي كلمات الأعضاء بقصيدة تضامن وتأييد كتبها دعمًا لكفاح شعب مصر المدافع عن سيادته واستقلاله(٦٩).

وجاء خطاب ماو تسي تونج، الذي افتتح به الاجتماع الثامن للحزب الشيوعي الصيني -وحضره ممثلون عن الأحزاب الشيوعية بدول العالم- والذي عقد ببكين في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ معبرًا عن اهتمام وتأييد الصين لمصر وقضيتها، إذ أعلن عن دعم بلاده للإجراءالذياتخذتهالحكومةالمصريةبتأميمهاشركةقناةالسويس، ووصفه بـ "القانوني"، وشن هجومًا عنيفًا على السياسية الخارجية لدوائر الحكم في فرنسا وإنجلترا حيال قضية القناة للاستيلاء عليها عنوة، وجاء في خطابه: "نحن ندعم بقوة القرار القانوني الذي اتخذته الحكومة المصرية باستعاداتها شركة قناة السويس، ونعارض بشدة أي محاولة لانتهاك سيادة مصر وأي تدخل عسكري في أراضيها"(٧٠).

وقد استحوذت القضية المصرية على حيز كبير من كلمات المشاركين، وأكدت الخطابات المُلقاة على دعم المشاركين لمصر وقرار التأميم، وذلك بحل المسألة عبر الطرق السلمية بما يضمن لمصر سيادتها وكرامتها، ومعارضة سياسة القوة والتهديد التي تستخدمها الدول الغربية(٧١).

وكان من بين هذه الكلمات الخطاب الذي ألقاه ليو شاو تشي Liu Shao-chi(٧٢)، رئيس اللجنة الدائم للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، حيث أشار إلى أنه نا كصراعًا جليًا كالشمس بين الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وأن سياستهما الخارجية تتلاقى مع فرنسا، وبيَّن أن العلاقة بين الدولة الأولى من جانب والثانية والثالثة من جانب تتسم بالتعارض والتداخل، وضرب مثالاً على ذلك بمسألة قناة السويس، وأنه على الرغم من الرغبة المتزايدة في الوصول إلى حل سلمي للقضية، فإن إنجلترا وفرنسا ما زالت اتحاول ان الحفاظ على مصلحتيهما الاستعمارية، وفي الوقت نفسه تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الموقف الراهن لوضع قدم لها بدلًا منهما في الشرق الأوسط، وقد حذر المتحدث

إنجلترا وفرنسا في حالة ركون هما إلى التدخل العسكري بأنهما ستجدان مقاومةً من الشعب المصري والعربي ليس فحسبب لمنك لشعوب العالم، واختتم حديثه معلنًا دعم الصين لتأميم مصر شركة قناة السويس ومعارضتها لأي انتهاك للسيادة المصرية، أو أي تدخل عسكري ضدها بقوله: " وإن رفضت إنجلترا وفرنسا الركون إلى التسوية والسلمية وانخرطتا في تدخلٍ عسكري فستعاني ان كثيرًا من المقاومة البطولية لشعب مصر والشعوب العربية الأخرى، وسيمتد الأمر إلى معارضة كبر ىمن شعوب العالم في المعسكر الاشتراكي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل والدول الغربية كذلك. إن العالم يرغب في السلام، ولن يؤدي الحلال عسكري في قضية قناة السويس وضد حركات الاستقلال الوطنية الأخرى إلا إلى هزيمة كبرى" (٧٣).

وكانت القضية المصرية حاضرة أثناء احتفالات الصين بعيدها القومي في الأول من أكتوبر ١٩٥٦، وتجلت مظاهر التأييد في اللافتات التي رفعت مؤيدة لمصر وقضيتها، وإذاعة بعض الأغاني المصرية الوطنية(٧٤).

إضافة إلى ماسبق، فقد شغلت مسألة التأميم حيزًا مهمًا في لقاءات وأحاديث رئيس الوزراء الصيني مع زائري بلاده من قادة الدول الأجنبية، والتي كان من بينها لقاؤه بسوكارنو Sukarno رئيس جمهورية إندونسيا أثناء زيارته للصين (٣٠ سبتمبر– ١٤ أكتوبر ١٩٥٦)، إذ أشار البلاغ المشترك الذي أذيع عقب انتهاء زيارته إلى أن كلا الطرفين قد تباحثا في موضوعات مختلفة، منه ازيادة تعضيد حكومة مصر في حل مشكلة قناة السويس بالوسائل السلمية بما يحقق لها سيادتها وكرامتها(٧٥)، وفضلاً عن ذلك ناشد ماو تسي تونج شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم أجمع تأييد القضية المصرية، وكان ذلك خلال كلمته التي ألقاها ترحيبًا بالرئيس الإندونيسي(٧٦).

واعتبرت الحكومة الصينية المبادئ الستة(٧٧) التي أقرها مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ انتصارًا للشعب المصري، وتتويجًا لجهود شعوب العالم المحبة للسلام، وعلقت عليه بقولها: "لقد أصبح الأمل يعم أرجاء العالم بأسره أن يتم التوصل إلى مفاوضات سلمية لقضية حرية الملاحة في قناة السويس قيامًا على المبادئ الأخيرة التي تبناها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"(٧٨).

لم يتوقف التأييد والدعم الصيني على الصعيد الدبلوماسي، بل تجلت مظاهره أيضًا اقتصاديًا، عندما أودعت الصين في ٢٣ أغسطس ١٩٥٦ مبلغًا قدره ٢٠ مليون فرنك سويسري (١.٦٠٠جنية مصري) في حساب الحكومة المصرية في بنوك سويسرا، لتخفيف حدة الضغط الاقتصادي الغربي بعد القرار الخاص بتجميد أرصدة مصر الاسترلينية والدولارية[٧٩]، وقررت أيضًا تعديل اتفاقية التجارة معها على أساس تسوية قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بالجنيه المصري، على أن تقوم الصين بدفع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات بالفرنك السويسري، وكان هذا الفرق يدفع من قبل بالاسترليني[٨٠].

وعندما فرضت الدول الغربية الثلاث المقاطعة ضد مصر، وقاطعت شراء القطن المصري المصدر الرئيس للعملة الصعبة، عقدت الصين مع الحكومة المصرية صفقة لشراء قطن بلغت قيمتها أربعة ملايين جنيه[٨١]، وترددت آنذاك مقولة شهيرة نُسبتلشو إن لايرئيس وزراء الصين، كان مردها" إنه لوزاد كل صيني طول ملابسه بنصف سنتيمتر فسوف تشتري الصين كامل إنتاج مصر من القطن"[٨٢]. علاوة على ذلك عرضت الصين على مصر تزويدها بجميع ما يلزمها من مواد التموين (المحفوظة) بأسعار منخفضة وبالجنية المصري[٨٣]، وأعربت الصين عن استعدادها تزويد مصر بحاجتها من الأدوية والمركبات الطبية اللازمة لوزارة الصحة[٨٤].

وفي أكتوبر ١٩٥٦ حضر وفد تجاري من الصين، واجتمع بمحمد أبو نصير وزير التجارة، وانتهت مفاوضتهما إلى وضع بروتوكول معدل للاتفاق التجاري الموقع بين مصر والصين في ٢٢ أغسطس ١٩٥٥، وأهم ما تضمنه البرتوكول من أحكام هو أن تُصدِّر كل من البلدين إلى البلد الآخر سلعًا قيمتها ١٢ مليون جنية استرليني، وأن يعاد النظر في الميزان التجاري كل ثلاثة أشهر، وقد وقع عليه الطرفان في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦[٨٥].

وهكذا تجلى الموقف الرسمي للصين في تأييد قرار الحكومة المصرية الخاص بتأميم قناة السويس عبر البيانات والتصريحات الرسمية والخطب والكلمات الملقاه، وكذلك اللقاءات الرسمية مع رؤساء الدولة الأجنبية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل مدت الصين يديها بالدعم لمصر في محنتها الاقتصادية، وإن كان دعمًا محدودًا؛ نظرًا لظروف الصين

الاقتصادية التي كانت لاتزال في طور البناء للدولة الحديثة، وحالتها الاقتصادية لم تكن بالجيدة، نظرًا لما عانته من صراعات داخلية وإقليمية ودولية.

- **الموقف الشعبي**

رحبت الأوساط الشعبية في الصين بقرار التأميم، وأبرقت فئات نقابية وشعبية عدة للسلطات المصرية في القاهرة مباركة للقرار، ومستنكرةً الإجراءات التعسفية الغربية ضد الحكومة المصرية، إذ أعلن اتحاد عمال الصين عبر برقية للحكومة المصرية عن ترحيبه بتأميم شركة قناة السويس، جاء فيها " باسم عمال الصين نعبر عن فرح قلوبنا الكبير بقرار تأميم قناة السويس، ونعلن بحرارة تأييدنا لهذا القرار الحكيم". وأرسل اتحاد الشباب الصيني الديمقراطي ببرقية مماثلة(٨٦). وأبرق الاتحاد الصيني العام للصناعة والتجارة لنظيره المصري مؤيدًا القرار قائلاً:" إننا لعلى ثقة من أنكم ستخرجون منتصرين من كفاحكم العادل لتأكيد سيادتكم القومية وصون مصالحكم، وذلك بتأييد من جميع شعوب العالم المحبة للسلام"(٨٧). فضلاً عن ذلك تلقى وزير التربية والتعليم المصري كمال الدين حسين برقية من الاتحاد الصيني العام للمشتغلين بالتعليم ببكين، أعربوا فيها عن تأييد معلمي الصين لمصر وقرارها، ورد بها:" إن مليونين ومائتي ألف من المشتغلين بالتعليم في الصين في اجتماعهم العام الثاني في بكين ليؤازروا مصر بكل قلوبهم في نضالها من أجل قضيتها العادلة"(٨٨). زد على ذلك أن اللجنة الفرعية لاتحاد رجال البحر في شنجهاي أعلنت عن استعدادها لمد مصر بـ ٣٤ مرشدًا بحريًا لمساعدتها في تيسير حركة الملاحة في القناة، ردًا على سحب الدول الغربية لمرشديها(٨٩).

فضلاً عما سبق، نالت القضية المصرية تعاطف الأدباء والشعراء الصينيين، فتجاوبوا بأشعارهم معها، وسردوا القصائد تأييدا لها، وكان من بينها قصيدة للشاعر "صماتين شو" بعنوان "بناة الأهرام"، ساند خلالها مصر وقضيتها، وأشار فيها إلى ما بذله المصريون من عرق ودم سال من أجل حفر القناة، فضلاً عن قصيدة أخرى للشاعر " أي قشي اين" حملت عنوان " مبروك" هنأ خلالها الشعب المصري على عودة شركة قناة السويس، ونسجت قصيدة ثالثة للشاعر "ليوكان " بعنوان " تهنئة مصر"، ترجمت إلى اللغة العربية، وقد جاء في بعض أبياتها:

مصر .. مصر	***	**الباسلة الحرة**
تهنئك الصين من أقصى الشرق	***	**ملوحة بيديها**
الشعب الأبي	***	**لن يرهبه تخويف**
قنال السويس .. لنا	***	**نداء مقدس .. لا يجرؤ أحد أن يسكته**
فليغضبوا.. وليفزعوا	***	**هم المستعمرون.. شاربوا الدماء**[٩٠].

- **الموقف الإعلامي**

وعلى الصعيد الإعلامي، واظبت الصحافة الصينية بدءًا من نهاية يوليو حتى نهاية أكتوبر ١٩٥٦على الاهتمام البالغ بقضية التأميم، وذلك بنشر التقارير والتعليقات المؤيدة للحكومة المصرية والمعادية للولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا، وحرصت باستمرار على نقل تصريحات وبيانات المسئولين على الساحتين المصرية والدولية، وتسجيل تأييد قادة بلادهم لمصر وقضيتها، وانتقدت كذلك ضغوط الدول الغربية على مصر[٩١]، وكان مما كتبته الصحف الصينية "إن تأميم قناة السويس هو انتصار عظيم للشعوب المناضلة ضد الاستعمار"[٩٢]، وعلقت إحداها على محاولات الغرب لترهيب مصر بمقال حمل عنوان " خطة الغرب للاستيلاء على قناة السويس هي بقية من وسائل دول المحور الفاشية"، اتهمت فيه الولايات المتحدة بأنها تحرض إنجلترا وفرنسا على استخدام القوة في مسألة قناة السويس حتى تحل محلهما في الشرق الأوسط، وحذرت الصحيفة من مغبة الإقدام على استخدام القوة المسلحة ضد مصر[٩٣]. فضلاً عن ذلك خصص راديو بكين جزءًا في نشراته الإخبارية لنقل أخبار مصر، وجاء موقفه مؤيدًا، وقد حملت بعض عناوين فقراته الإخبارية: " الصين تؤيد مصر تأييدًا مطلقًا"، "يجب أن يتخلى الغرب عن التدخل في شئون مصر" و " رجال القانون يؤكدون أن شركة القناة ليست وكالة دولية"[٩٤].

ونخلُص مما سبق أن الصين أعلنت موقفها الداعم لمصر وقضيتها، وكلما ازداد موقف الغرب اشتدادًا، ازداد دعم الصين لمصر؛ هذا الدعم اتخذ وسائل عدة كان من أبرزها تصريحات وبيانات مسئوليها الرسميين، وإن كانت الصين لم تكن تمتلك من الأدوات الكثير على المستوى الدولي، بسبب سياسة العزلة والتطويق التي فرضها عليها الغرب، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فلم يكتب لها المشاركة في المؤتمرات الدولية ومناقشات الجمعية

العامة للأمم المتحدة للمسألة، وتجلى التأييد كذلك على المستوى الاقتصادي، وكذلك على الصعيدين الشعبي والإعلامي.

- العدوان الثلاثي

تكاثفت الغيوم بسبب تعنت كل من إنجلترا وفرنسا اللتين أخذتا ترددان أن شركة القناة دولية، وأن المبادئ الستة لا تضمن حرية الملاحة في القناة وحماية حقوق أصحاب المصالح، ومن جانب آخر تمسكت مصر بحقوقها، ورفضت الانصياع لضغوط وترهيب الدولتين، فبدأت في تنفيذ المؤامرة، فأوعزت إلى إسرائيل بالعدوان على الأراضي المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وعقب ذلكبدأت كل من إنجلترا وفرنسا في تنفيذ الشق الثاني من المؤامرة، فوجهت إنذارًا إلى كل من مصر وإسرائيل، دعت فيه الطرفين إلى وقف فوري لجميع العمليات الحربية، وسحب قواتهما على بعد عشرة أميال من القناة، كما طلبت من مصر أن تقبل احتلالاً مؤقتًا من قبل قوات أنجلو فرنسية لمواقع رئيسة في كل من بورسعيد والإسماعيلية والسويس، ضمانًا لحرية الملاحة في القناة، وأعطت كل من مصر وإسرائيل مهلة قدرها أربع وعشرون ساعة للرد(٩٥).

رفضت مصر الإنذار في مساء اليوم ذاته، واعتبرته انتهاكًا لسيادتها وكرامتها، وأصدرت القيادة العامة المصرية بلاغًا رسميًا، أعربت فيه عن سيطرة قواتها على الموقف، وأكدت عدم تعرض القناة لأي تهديد عسكري، وأشارت إلى أن حركة الملاحة تسير فيها بشكل آمن وسالم، وأنها قادرة على حمايتها، وقد اتخذت حكومتا إنجلترا وفرنسا الرفض المصري ذريعة لبدء تنفيذ بقية أجزاء المخطط(٩٦).

- **الموقف الصيني الرسمي**

جاء رد الفعل سريعًا من قبل الحكومة الصينية، إذ أصدرت في الأول من نوفمبر بيانًا رسميًا استنكرت فيه العدوان، وأكدت على أن إنجلترا وفرنسا هما اللتان حثتا إسرائيل على الهجوم على مصر، ليتخذا من هذه الخطوة ذريعة لوضع يديهما على قناة السويس عنوةً. وعدَّت ذلك بمثابة تهديد خطير لكل شعوب العالم المحبة للسلام، وأعلنت دعمها الكامل للشعب المصري في كفاح هو نضاله، وأشارت إلى أن الدول العربية والآسيوية والأفريقية لن

تسمح بفرض حُكم استعماري على مصر من جديد، وأن الشعبين البريطاني والفرنسي لن يقبلا أبدًا بهذا العدوان السافر، وطالبت بإيقافه والركون إلىسبيل المفاوضات السلمية إزاء قضية قناة السويس دون مماطلة، واعتبرت هذا العدوان انتهاكًا للمبادئ الستة التي أقرها مجلس الأمن من قبل(٩٧).

ومضي البيان يقول: "يخضع السلام المأمول من مئات الملايين حول العالم الآن لمخاطر جمّة نتيجةً للتحريض الخداعي والاستفذاذ الذي تمارسه إنجلترا وفرنسا،وتستنكر الحكومة الصينية بشدة أعمال العدوان الصريح من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية وتدعم الشعب المصري بكل قوة في نضاله المقدس حفاظًا على استقلاله الوطني وسيادته. إن التسوية السلمية لقضية قناة السويس بمثابة رغبة مشتركة لشعوب العالم بأسره، بما في ذلك شعبا إنجلترا وفرنسا ... وتطالب الصين وإلى جانبها دول وشعوب العالم المحبة للسلام الاحتكام للعقل بإنهاء الحكومتين البريطانية والفرنسية العدوان على مصر، وإيقاف التهديدات العسكرية ضد الدول العربية، وألا يكون هناك تأخر آخر في الركون إلى المفاوضات السلمية بشأن قضية قناة السويس. أما في حالة إصرار المستعمرين البريطاني والفرنسي على انتهاج سياسة العدوان والحرب، فإن عليهما أن يجنيا ثمار ما يزرعانه"(٩٨).

وفي ٣ نوفمبر استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير البريطاني ببكين، وسلمته خطابًا رسميًا موجهًا من الحكومة الصينية لنظيرتها البريطانية بشأن الاعتداء الأنجلو فرنسي السافر، وطالبتهما فيه بضرورة وقف العدوان ضد مصر، وسحب قواتهما العسكرية فورًا من منطقة القناة. وكذلك سحب القوات الإسرائيلية، وشددت على ضرورة تسوية قضية حرية الملاحة في قناة السويس عبر المفاوضات السلمية، فضلاً عن ذلك حذرت الحكومة الصينية السفير البريطاني من أنه في حالة تجاهل بلاده تلك الطلبات فإنها ستواجه "تبعات خطيرة لا حدّ لها"، وقد جاء تعليق السفير البريطاني على العبارات التي استخدمتها الحكومة الصينية في رسالتها بأنها جاءت "بلغة قاسية"(٩٩).

وتزامنًا مع هذا اللقاء أذاعت الحكومة بيانًا عبر راديو بكين، ذكرت فيه أن بلادها وجهت احتجاجًا شديدًا إلى كل من إنجلترا وفرنسا منذرة بأن اعتداءهما على مصر يهدد السلام العالمي، وطالبتهما بوقف أعمالهما العدوانية فورًا وإلا تعرضتا لعواقب غاية في

الخطورة، وشنت خلاله هجومًا على الدول المعتدية[١٠٠]، وجاء تعليق السفير البريطاني على البيان بأنه " اتسم بطبيعة مسيئة وعدوانية وبنفس محتوى المطالبات الأخرى"[١٠١].

لم تتوقف مساعي الصين لدرء الاعتداء على مصر عند هذا الحد، إذ أرسلت الحكومة الصينية مذكرة لمجلس الأمن في ٥ نوفمبر ، تطالبه فيها بالتدخل بقوة، واتخاذ إجراءات عاجلة لإيقاف العدوان الثلاثي[١٠٢].وفي ٧ نوفمبر صدر تصريح رسمي آخر – ردًا على البيان المصري الصادر في السابق والتي ناشدت فيه مصر دول العالم بتقديم العون والمتطوعين– أكدت فيه الحكومة الصينية أن الصين حكومة وشعبًا على استعدادها لاتخاذ كل ما يلزم لمد مصر بالعون العسكري والمتطوعين لطرد المعتدين، وأضاف البيان أن المتطوعين على أهبة الاستعداد للسفر فورًا إلى مصر[١٠٣]، ومضي البيان يقول: "إن الحكومة الصينية والشعب الصيني ينتويان اتخاذ كل الإجراءات الممكنة، بما في ذلك تقديم الدعم المادي لمساعدة المصريين في كفاحهم"، هذا وقد تم تشكيل لجنة من أجل تنسيق تقديم المساعدات لمصر[١٠٤].

وفي مساء اليوم نفسه أعلنت الصين دعمها للإنذار السوفيتي عبر تصريح صادر عن حكومتها، طالبت فيه بحزم كلا من إنجلترا وفرنسا وإسرائيل بسحب جميع قواتها العسكرية المعادية من الأراضي المصرية من أجل الوصول إلى إعلان لوقف إطلاق النار يتفق عليه العالم بأسره [١٠٥]. وفي اليوم التالي ألقى شو إن لاي خطابًا أذاعه راديو بكين– أيد فيه الإنذار السوفيتي، واختتم خطابه بالتأكيد على أن حكومة الصين وشعبها لن تقف مكتوفة اليدين بينما تُهدد سيادة مصر وأراضيها [١٠٦].

وعلى الرغم من ترحيب الصين بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة في وقف القتال، فإنها انتقدت المقترح الكندي الخاص بإنشاء "قوة طوارئ دولية"، واعتبرته مسعيًا جديدًا من الدول الغربية للسيطرة على قناة السويس، ونسبت المقترح للولايات المتحدة، وأشارت إلى أنها هي من أوعزت للحكومة الكندية لتقديمه، وأكدت على أن غرضها من دعمه يكمن في السيطرة على قوة الطوارئ الدولية ومنطقة القناة، لتحل بذلك محل القوات البريطانية والفرنسية، وبذلك تستولي الولايات المتحدة على قناة السويس، وتتحكم فيها[١٠٧].

إضافة إلى ما ذُكر، فقد وجه شو إن لاي رسالة لعبد الناصر في ١٠ نوفمبر، جاء فيها: "بالنيابة عن جمهورية الصين الشعبية حكومةً وشعبًا، أقدم التحية للشعب المصري المقاتل ببسالة في وجه عدوان المستعمرين البريطاني والفرنسي وأداتهما إسرائيل، وأؤكد للشعب المصري أن الصين حكومةً وشعبًا تقف بصفكم وبمنتهى الحزم والقوة". وأكد رئيس الوزراء الصيني على أن إنجلترا وفرنسا يحلمان باستعادة هيمنتهما على مصر من جديد، كما ندد بسياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمة، وأكد على أنها تمارس دورها كقوة استعمارية هي الأخرى، وتستغل الفرصة للاستفادة إلى أقصى حد من الأزمة، وأن المؤامرة سيكون مآلها الفشل الذريع، على الرغم من التفوق العسكري البريطاني والفرنسي على مصر، ومضى يقول: "إن العدالة تقف بجانب مصر، وإن الشعوب العربية، والشعوب الآسيوية والأفريقية، وشعوب العالم المحبة للسلام والعدل ستدعمكم. وعليه، فطالما استمر النضال البطولي للشعب المصري في تعزيز واستمرار ذلك النضال، فإن النصر آتٍ لا محالة"، وأنهى خطابه بالتأكيد على استمرار دعم الصين حكومةً وشعبًا لكفاح الشعب المصري ضد القوى الاستعمارية الثلاث، وأنها لن تتوقف عن ذلك حتى يتوقف العدوان، وتسحب الدول المعتدية كافة قواتها من الأراضي المصرية، وأشار إلى أن حكومته قد قررت تقديم ٢٠ مليون فرانك سويسري نقدًا كمعونة لمصر لا تُرد لاحقًا(١٠٨).

وتقديرًا لمواقف الصين حكومة وشعبًا، بادر عبدالناصر بإرسال برقية شكر إلى شو إن لايشكره فيها على مواقفه المؤيدة لمصر، ورد بها " كان لرسالتكم أطيب الأثر في نفسي، وفي نفس الشعب المصري، وكم كان في تأكيدكم لكفاحنا في سبيل الاحتفاظ باستقلالنا وحريتنا ما زادنا ثقة في عدالة قضيتنا وإصرارنا على القضاء على المحاولات الاستعمارية من جانب إنجلترا وفرنسا"، وأشاد فيها كذلك بما أبداه الشعب الصينى من تأييد ودعم لمصر على المستويات كافة(١٠٩).

لم تتوقف جهود حكومة الصين في دعم ومؤازرة مصر وقضيتها عند هذا الحد، إذ لم يترك شو إن لاي فرصة إلا وقام يناصرها، وقد ظهر ذلك بشكل جلي خلال زياراته للخارج ولقاءاته مع قادة الدول الآسيوية، فقد قامرئيس الوزراء الصيني بجولة رسمية (١٨ نوفمبر – ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦) زار خلالها عددًا من البلدان الآسيوية (فيتنام الشمالية، كمبوديا،

الهند ، اتحاد بورما، والباكستان)، ففي نهاية زيارته لفيتنام الشمالية صدر بيان مشترك ندد فيه البلدان بشدة بالاعتداء المسلح على مصر، وطالبا بسحب قواتهم فورًا من الأراضي المصرية، وأكدت الدولتان على اتحادهما مع باقي الدول الآسيوية والدول المحبة للسلام في تعضيد مصر ومساعداتها، وأن النصر سيكون حليفًا لها في النهاية، وعقب ذلك قام شو إن لاي بزيارة كمبوديافي ٢٢ من الشهر نفسه،وهناك ألقى رئيس الوزراء الصيني خطابًا في البرلمان الكمبودي، امتدح فيه سياسة الحياد التي تقفها مملكة كمبوديا، وعدم سماحها للغرب باستخدام أراضيها كقواعد عسكرية،ورفضها الانضمام للأحلاف العسكرية، وأشار إلى الاعتداء على مصر، فأبدى تقديره لموقف كمبوديا منه، وامتدح وقوفها بجانب مصر ضد قوى العدوان(١١٠).

وعقب ذلك قام بزيارة الهند في ٢٨ منه، وقد خطب في مؤتمر شعبي – بحضور نهرو وقرابة ٢٠ ألف هندي –، فأعرب عن أسفه لرفض قوى العدوان الانسحاب من مصر، وقال: " إنه يبدو أن الآسيوين سيضطرون نهاية الأمر إلى طردهم قسرًا من الأراضي المصرية"(١١١).

وفي خطاب لشو إن لاى أمام جبهة AFPFL(١١٢) أثناء زيارته لبورما في ١١ ديسمبرأوضح أن الاعتداء على مصر لا يعني أن المستعمرين أقوياء، ولكنه يبين فقط أنهم يناضلون بيأس أمام حركة شعوب آسيا وأفريقيا العاتية ضد الاستعمار،وأكد على أنهم قد أجبروا على الانسحاب من مصر نتيجة مقاومة الشعب المصري الباسل وشعوب الدول العربية واستنكار جميع دول العالم المحبة للسلام لهذا العدوان الغاشم، وقد حذر رئيس الوزراء الصيني من مغبة عدم انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية،ثم ألقى خطابًا آخر في جامعة رانجون ندد فيه بسياسة الدول الاستعمارية وفشلها في المؤامرة التي دبرتها للاعتداء على مصر واحتلالها من جديد، وأهاب بدول آسيا وأفريقيا أن تتحد في وجه الاستعمار حتى تتخلص منه ويتقلص نفوذه فيها إلى الأبد(١١٣).

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ قام شو إن لاي بزيارة كراتشي، وألقى خطاباجاء فيه: " إن الاعتداء المسلح على مصر من قبل الدول الاستعمارية لأكبر تعبير عن تدخلهم السافر في شئون دول آسيا وأفريقيا والتآمر على سلامة هذه الدول واستقلالها. وبالرغم من ذلك فإن

الموقف في مصر قد برهن على أنه كلما صمدنا في النضال، وكلما اتحدت الشعوب الآسيوية والأفريقية مع الشعوب المحبة للسلام في العالم، وزادت من قوتها، فإنه لن تبق أية مؤامرة للاستعماريين إلا وسحقناها"[١١٤].

وهكذا لم يترك رئيس الوزراء الصيني مناسبة عامة أو خاصة إلا ودافع عن موقف مصر وأعلن تأييده وتأييد حكومته وشعبه لها، وندد بالاستعمار وأساليبه الملتوية لإثارة القلاقل وإحاكة المؤامرات ضدها، وهذا ما أكد عليه في لقاءاته مع قادة دول آسيا سواء كانت دولاً محايدة، مثل كمبوديا والهند، أو دولاً نظامها الحاكم موالٍ للغرب، مثل الباكستان، أم دولاً على علاقة وطيدة مع إسرائيل، مثل اتحاد بورما.

علاوة على ماسبق، قام شو إن لاي بزيارة موسكو في ٧ يناير ١٩٥٧، وشملت المحادثات كافة المسائل المهمة المعلقة في العالم والتي هي أساس التوتر الدولى آنذاك، وكان على رأسها تبعات وتداعيات أزمة السويس[١١٥]، وعقب ذلك قام رئيس الوزراء الصيني بزيارة بولندا في ١١ من الشهر نفسه،وعقب انتهاء الزيارة صدربيانمشترك استنكرت فيه الدولتان الاعتداء على مصر، ونددتا بسياسة القوى الاستعمارية، وأعربتا عن تأييدهما الكامل لمصر حكومة وشعبًا، وأشار البيان إلى أن فشل القوى الاستعمارية جاء نتيجة لمقاومة الشعب المصري واتحاد الدول العربية ومساعدة وتأييد الدول الاشتراكية وجميع الدول والشعوب المحبة للسلام، وتلى ذلك زيارة للمجر في ١٦ من الشهر نفسه، وقد احتلت الأزمة التي شهدتها المجر[١١٦]، وكذلك أزمة السويس محل الصدارة في المناقشات والمباحثات، وكذلك في البيان المشترك الذي صدر عقب انتهاء زيارة رئيس الوزراء الصيني، وكان مما ورد فيه: "إن الاعتداء على مصر والنشاط الهدام في هنغاريا التي قام بها المعسكر الاستعماري المعتدي قد سبب في وقت واحد توترًا جديدًا في الموقف الدولي، وقد فشلت خطط الاستعمار فشلاً ذريعًا"[١١٧].

إضافة إلى ماسبق كانت رؤية شو إن لاي لسياسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نحو معالجة الأزمة مختلفة، فندد بسياسة الأولىمنالاعتداءعلى مصر، وذكر أن الولايات المتحدة لمتقف الموقف المعادي لحليفتيها إنجلترا وفرنسا حبًا في الشعب المصري، أو محافظة على سيادة واستقلال مصر، وإنما كانت تهدف إلى كسب تعاطف الدول العربية، في محاولة منها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، لملء الفراغ الذي تركته كل من إنجلترا وفرنسا في الشرقين الأدنى والأوسط(١١٨)، بينما امتدح موقف الاتحاد السوفيتي من خلال تأييده الإنذارات السوفيتية الموجهة لدول العدوان، وكذلك تبادل الخطابات والرؤى مع القادة السوفيت، والتي كان من بينها خطاب في ١٧ نوفمبر ١٩٥٦ بعث به رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين Bulganin، ورد به: "إن الهجوم المسلح الذي شنته بريطانيا العظمى وفرنسا وإسرائيل على مصر قد أدى إلى تفاقم خطير في الوضع الدولي، وفي هذه اللحظة الخطرة على قضية السلام ترى الحكومة السوفيتية من واجبها أن توجه إلى حكومات جميع البلدان وبالدرجة الأولى إلى حكومات الدول الكبرى النداء إلى تضافر الجهود في سبيل اتخاذ تدابير مستجعلة ترمي إلى تفادي الحرب، ووقف الركض وراء التسلح، وتسوية المسائل المتنازع عليها عن طريق التفاوض، وقد أعرب شوان تأييده للمساعي المبذولة من السوفيت لوقف العدوان(١١٩)، وهذا أمر طبيعي نظرًا للعلاقة السيئة التي كانت تربط بين الصين والولايات المتحدة، والتي كان على النقيض معها علاقاتها بالاتحاد السوفيتي، التي كان يميزها التوافق السياسي والأيديولوجي آنذاك، قبل أن يحل الخلاف والتناقض محل الوئام في الفترة اللاحقة.

وقد اعتبرت الصين انسحاب القوات المعتدية من مصر، واستعادتها لأراضيها ليس انتصارًا لمصر فقط، بل بمثابة انتصار للصين أيضًا، وجاء رأي شو إن لاي أكثر دعمًا وتأكيدًا، حيث قال عقب انسحاب إسرائيل الكاملفي ٧ مارس ١٩٥٧: "لقد كانت قضية قناة السويس إلهامًا كبيرًا لنا، أظهرت لنا أنه على الرغم من ضعف دول آسيا وأفريقيا في الوقت الراهن من الناحية الاقتصادية، فإن أي عدوانٍ غربي يمكن إيقافه ودحضه طالما حافظنا على تضامننا ووحدتنا بقوة مع كل دول العالم المحبة للسلام وقابلنا العدوان بكفاح قوي"(١٢٠).

- **الموقف الشعبي**

أما عن صدى الحدث في الأوساط الشعبية، فقد هب الشعب الصيني بمختلف طوائفه، يعبر عن تحمسه البالغ وتأييده لمصر في كفاحها ونضالها، ففي ٢ نوفمبر تظاهر عشرات الآلاف في بكين على شكل مجموعات للتعبير عن غضبهم حيال العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر، وطافوا شوارع بكين، مرددين شعارات مؤيدة للحكومة المصرية، وحاملين لافتات معارضة ومستنكرة للعدوان، وعقب ذلك اتجهوا نحو مقر السفارة المصرية، وأعربوا عن تأييدهم وتضامنهم التام مع الحكومة المصرية، وسلم المتظاهرون موظفي السفارة مجموعة كبيرة من الرسائل والبرقيات والتصريحات والخطابات المؤيدة لمصر(١٢١).

وتقديرًا لتلك الحشود خرج إليهم السفير المصري حسن رجب، واستقبل ممثلين عنهم، وأعرب لهم عن تقديره لما أبدوه من تأييد قائلاً: "أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لهذا الدعم المقدم للقضية المصرية. إننا نقاتل من أجل استقلال وحرية بلادنا من الاستعمار والإمبريالية ... لقد تأثرت على نحو كبير بهذه اللمسات التي تدل على عمق الصداقة بين الشعبين المصري والصيني، وأعتقد أن مصر ستنتصر في قضيتها العادلة"(١٢٢).

وعقب ذلك اتجهوا نحو مقر السفارة البريطانية، منددين بالعدوان الغاشم، وغطّى المتظاهرون بوابات السفارة وجدرانها باللافتات، والشعارات، والرسومات الكاريكاتورية الملونة التي استنكروا فيها العدوان الغاشم، وكان من بينها: "إلى المعتدين البريطانيين والفرنسيين اخرجوا من مصر!" و"كفوا أيديكم عن مصر!" و"تريد تسويةً سلمية لقضية قناة السويس" و"يسقط يسقط المعتدي" و"عاشت مصر حرة مستقلة"، ثم صاح المتظاهرون: "افتحوا الأبواب... أخرجوا لنا القائم بأعمال السفير للشئون الخارجية ليتحدث مع المتظاهرين!"(١٢٣).

استمرت المظاهرات من العاشرة والنصف صباحًا حتى الثامنة والنصف مساءً تقريبًا، وقُدّر عدد المتظاهرين بنحو ١٠٠.٠٠٠ متظاهر، والتقى القائم بأعمال السفير البريطاني قادة بعض المجموعات، وفي الختام اكتفى المتظاهرون بتسليم اعتراضاتهم لأعضاء مكتب المحفوظات الذين وقفوا بدورهم عند البوابة الرئيسة من أجل استقبال الوفود(١٢٤).

وتجددت المظاهرات في اليوم التالي، إذ احتشدت أعداد غفيرة تجاوزت ٤٠٠.٠٠٠ متظاهر في ميدان تيان آن من Tiananmen Square[١٢٥] منذ التاسعة صباحًا، وعقب ذلك جابوا شوارع بكين، ثم اتجهو إلى مقر السفارة البريطانية حاملين لافتات مدونًا عليها عدد من الشعارات مثل "الموت للمعتدي البريطاني والفرنسي" و"نطالب بتسوية سلمية لقضية قناة السويس" وكذلك "اخرجوا من مصر!"، وهتف المتظاهرون: "لن نتسامح مع المعتدين" وأيضًا: "قلوبنا مع مصر"، وسلّم ممثلو المتظاهرين مئات الرسائل الغاضبة لأعضاء السفارة، وانتظروا حتى حصلوا على وعد بإرسال تلك الرسائل إلى الحكومة البريطانية، فضلاً عن ذلك أضاف المتظاهرون عدد الشعارات المؤيدة لمصر على جدران السفارة، وعُلقت أيضًا لافتات أخرى بارزة على أبوابها عليها شعار العلم المصري (الأخضر ذو الهلال والنجوم الثلاثة)، كتب عليه بعض العبارات، مثل "النصر للشعب المصري". وكذلك رسومات على ألواح خشبية تصور الشعب المصري، وهو يناضل ويدافع عن وطنه وفي الخلفية الأهرامات، وقد اقتحم عددٌ من المتظاهرين مقر السفارة، ولم تقع أي تلفيات داخل المجمع[١٢٦].

وعقب ذلك توجهت الحشود صوب السفارة المصرية بقيادة كل من كو مو جو رئيس لجنة السلام الصينية، وبرهان شهيدي رئيس الجمعية الإسلامية الصينية، وتشانج بو شون Chang Po –Chun نائب رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، وتعهد كو مو جو لدى السفارة بدعم الشعب الصيني الكامل للشعب المصري المقاتل من أجل حرية بلاده. هذا وقد تبادل برهان شهيدي التحية مع السفير باللغة العربية، واحتضن الملحق الثقافي المصري عبد السلام بدران الذي كان قد وصل بكين لتوه من القاهرة، وتقديرًا منه وجه حسن رجب الشكر للمتظاهرين، وأكد على أن مصر تقاتل من أجل قضية عادلة، وأن روح الشعب المصري لن تنهزم أبدًا، وخطب الملحق الثقافي في المتظاهرين قائلاً: "أنقل لكم أطيب التحيات من الشعب المصري للشعب الصيني"[١٢٧].

كانت هذه المظاهرة بما فيها من حشود، أكبر تظاهره مؤيدة للحكومة المصرية على مستوى العالم أجمع من حيث أعداد المشاركين بها، وهذا أمر طبيعي نظرًا لتعداد الشعب الصيني السكاني الكبير.

فضلاً عن ذلك نُظمت –في اليوم نفسه– مظاهرة أخرى في مدينة شنجهاي قدر تعدادها بنحو ١٠٠.٠٠٠ متظاهر، جابت شوارع المدينة، منددة بالعدوان على مصر، ثم توجهت لمقر القنصلية البريطانية هناك، وهتف المتظاهرون هتافات مؤيدة للحكومة المصرية، وقد استقبل القنصل العام البريطاني وفدًا ممثلًا لعدد كبير من المتظاهرين، وسلموه خطابًا موجهًا لحكومته جاء فيه: "بينما يسير الموقف الدولي بخطى ثابتة صوب السلام والهدوء، شنت الحكومتان البريطانية والفرنسية غير العابئتين بمعارضة شعوب العالم المحبة للسلام حربًا عدوانية، وعليه فإن ستة ملايين مواطن في شنجهاي يعربون عن رفضهم التام، واعتراضهم الكلي على هذا الإجراء". ومضي المتظاهرون يقولون: "نحن مواطنو شنجهاي نستنكر وبقوة إجراءات الحكومتين البريطانية والفرنسية العدوانية المخجلة، ونطالبهما بإيقاف هذا العدوان الموجه لمصر والركون فورًا وبدون تأجيل إلى المفاوضات السلمية بشأن قضية قناة السويس. نحن نحذركم من أن تعاطف العالم أسره يصب في مصلحة الجانب المصري، وإذا استمررتم في أحلامكم دون استيقاظ فإن النار التي أوقدتموها ستكون مآلكم وستجنون بأيدكم ثمار ما زرعتموه من شر"[١٢٨].

ولقد توافد على السفارة المصرية (وفود – برقيات– خطابات) من كافة أنحاء الصين، وأبدوا جميعًا رغبتهم العارمة في التطوع لمساندة مصر في كفاحها لمواجهة القوى الاستعمارية، وقد قدرت المصادر عدد المتطوعين بنحو ربع المليون شخص، وكانوا يمثلون كافة فئات وطوائف المجتمع الصيني [١٢٩].

هذا وقد قامت الكثير من المؤسسات الصينية بإرسال آلاف الأطنان من الأطعمة ومواد الإغاثة، زد على ذلك قدمت جميعة الصليب الأحمر الصيني مبلغًا قدره ١٧٠.٠٠٠ فرنك سويسري لنظيرتها جمعية الهلال الأحمر المصرية، لإغاثة الجرحى والمنكوبي بمنطقة القناة، وقررت تجهيز عدد من الممرضات والأطباء لإرسالهم إلى مصر[١٣٠].

وتزامنًا مع أحداث العدوان، تأسست في بكين جمعية الصداقة الصينية المصرية، برئاسة برهان شهيدي، بغرض تقديم المساعدة لمصر في محنتها بمختلف الوسائل المادية والأدبية، وتكونت جمعية أخرى باسم جمعية مساعدة مصر، وقامت بتكوين فروع لها في مختلف أنحاء الصين لجمع التبرعات لمنكوبي ومصابي السويس[١٣١]. فضلاً عن ذلك تولت

جمعية الصداقة الصينية المصرية تنسيق الجهود مع سفارة مصر ببكين لنصرة القضية المصرية، وقد أرسلت برقية لجمال عبدالناصر، جاء فيها: " في الوقت الذي يقاتل فيه أخواننا وأخواتنا المصريون ضد المعتدين نجتمع اليوم في بكين، وننشئ جمعية الصداقة الصينية المصرية مع رجائنا أن تتوثق روابط الصداقة". وأعلنوا تأييدهم التام لمصر حكومة وشعبًا في مواجهة العدوان(١٣٢).

وقد احتفى الشعب الصيني بانسحاب القوات الأنجلو فرنسية عن مصر في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦، فأقام مهرجانات شعبية ورياضية شارك فيها طلاب الجامعات، كانت محل إشادة وتقدير سفير مصر ببكين، والذي ألقى كلمة حيا فيها الشعب الصيني شاكرا تهنئته لمصر بخروج القوات المعتدية من أراضيها، وأكد على أن شعب مصر ليقدر عظيم التقدير تأييد الشعب الصيني الكريم لمصر، وهتف في نهاية كلمته قائلاً "عاش كفاح الشعب الصيني العظيم .. عاش كفاح الشعب المصري ضد المعتدين... عاشت جمعية الصداقة بين الصين ومصر".(١٣٣).

- **الموقف الإعلامي**

وأما بالنسبة للموقف الإعلامي، فإن الصحف الصينية جميعها على اختلاف انتماءاتها اتخذت موقفًا مؤيدًا لمصر، منددة بالعدوان، فقد آزرتها في صراعها مع المعتدين منذ النُذر الأولى للاعتداء عليها، وتعرضت بالنقد الشديد لصناع القرار السياسي في دول العدوان الثلاثي، وحرصت على نقل كافة مظاهر التأييد الذي حظيت به مصر على كافة المستويات الرسمية والشعبية، فعقب الهجوم الإسرائيلي على مصر مباشرة، نشرت الصحف أخبار الاعتداء مؤكدة أن الهجوم قد وقع بدعم وتشجيع القوى الغربية متمثلةً في إنجلترا وفرنسا، هذا بخلاف إشارة ضمنية لدور الولايات المتحدة الأمريكية وجارتها كندا في هذا الهجوم، وأشارت إلى أن القوى الغربية قد راوغت بشأن قضية قناة السويس في نفس الوقت الذي شجعت فيه إسرائيل على الهجوم على مصر، واستنكرت الهجوم الإسرائيلي، وأكدت على فشل تلك المخطط. وعقب انضمام كل من فرنسا وإنجلترا للعدوان، تصدر النبأ صدر صفحاتها الأولى، وأشارت بأن الهجوم البريطاني الفرنسي على مصر ما جاء إلا بدعم من

الولايات المتحدة، وتضامنت كل الصحف مع مصر، وأخذت في نشر مقالات مؤيدة للشعب المصري، ومنددة بالعدوان الثلاثي(١٣٤).

فضلاً عما سبق، قام العاملون بجريدة الشعب اليوم بإرسال برقية في ٢ نوفمبر إلى القائم بأعمال السفير البريطاني للشئون الخارجية لإحالتها إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية، ورد بها "أطلقت الحكومتان البريطانية والفرنسية غزوًا عسكريًا ضد مصر، مهددةً بذلك وبصورة خطيرة السلام العالمي،وليس بإمكان الشعب الصيني أن ينكر ذلك، وعليه فإننا نريد ومعنا كافة العاملين بالسلك الصحفي في الصين أن نعرب عن رفضنا التام والكامل لإجراءت الحكومتين البريطانية والفرنسية". وندد العاملون بمزاعم حكومتي البلدين من أن الغرض هو حماية القناة، وأكدوا على أن هدفهم من وراءه هو السيطرة بالقوة على القناة، وفرض حكم استعماري على مصر والشرق الأوسط، وحذروا المعتدين بأن مغامرتهم الحربية لن تخيف شعوب آسيا وأفريقيا، وأنهوا برقيتهم بالقول: " إن سجل خسائركم وهزائمكم في آسيا وأفريقيا صار طويلًا، ولن تحصدوا هذه المرة إلا الخسران المبين. إن الشعب الصيني يدعم بكل قوة الشعب المصري في معركته العادلة ضد العدوان حتى الانتصار عليه." زد على ذلك فقد شارك العاملون في هذه الجريدة في المظاهرت المؤيدة للحكومة المصرية، والتي قامت ببكين خلال يومي ٣و٤ نوفمبر(١٣٥).

وعلقت صحيفة الشعب اليوم على المظاهرات التي قامت ببكين، فذكرت أن المظاهرات الحاشدة في الصين والمناهضة للعدوان البريطاني الفرنسي على مصر قد أبرزت إصرار الشعب الصيني المؤلف من ٦٠٠ مليون نسمة على الدفاع عن السلام العالمي والعدل الدولي، وجاء على لسان رئيس تحرير الصحيفة أن الشعوب المحبة للسلام حول العالم أعربت عن استنكارها ورفضها التام للعدوان، وطالب بضرورة وقف العدوان، وحذر الدول الاستعمارية من مغبة استمرارها في العدوان، ومضى يقول: " إن الغضب والمظاهرات العارمة لشعوب العالم جادة في تحذير القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية، إن إنجلترا وفرنسا تظنان أنهما قادرتان على هزيمة مصر عسكريًا بسهولة، ولكن الشعب المصري أعلن أنه سيموت لتحيا مصر، وقد أعلن الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، أن مصر ستخوض حربًا شاملة ضد المعتدين" (١٣٦).

وأشارت الصحيفة إلى أن شعوب آسيا وأفريقيا تعتبر العدوان البريطاني الفرنسي على مصر تحريضًا صريحًا عليها وأنها لن تتجاهله، أما بشأن مطالبة الاتحاد الدولي للعمال العربي للعمال في الدول العربية بتحطيم المنشآت النفطية الغربية وجميع القواعد الغربية في المنطقة – إن لزم الأمر– فقد وصفته الصحيفة بأنه مجرد شرارة أولى أو تحذير أولٍ، واختتمت عرضها للموضوع قائلةً: "حان الوقت لكل الشعوب المحبة للسلام حول العالم أن تتدخل من أجل إيقاف ذلك العدوان"(١٣٧).

ورحبت الصحافة الصينية في ٨ نوفمبر بوقف إطلاق النيران في مصر، واعتبرته انتصارًا لمصر وشعوب العالم المحبة للسلام، ونتيجة مباشرة لتهديد الاتحاد السوفيتي بالتدخل(١٣٨).واتخذت جريدة بكين – الجريدة الرسمية لحكومة الصين – هي الأخرى موقفًا مؤيدًا لمصر، حيث دائمًا ما أبرزت في افتتاحيتها تأييد بلادها وكافة دول العالم لمصر في مواجهة العدوان، وأكدت الجريدة على أن بلادها لن تصمت بأى حال على انتهاك سيادة مصر، وأضافت أن الشعب الصيني قد اتخذ سلسلة من الإجراءات في هذا الصدد، ومن بينها تسجيل أسماء المتطوعين الذين يرغبون في تأييد مصر تأييدًا إيجابيًا في كفاحها، وناشدت جريدة بكين في مقال منفصل الأمم المتحدة أن تقوم بعمل سريع وحاسم لتسوية مسألة قناة السويس(١٣٩).

إضافة إلى ماسبق حرصت وكالة أنباء الصين الجديدة New China News Agency على تغطية أحداث الأزمة أولاً بأول، وصداها على الساحة الدولية والإقليمية، وساندت مصر في موقفها، وحرصت على نقل بيانات المسئولين المؤيدة لمصر والمنددة بقوى العدوان، وكذلك نقل كافة ظاهر التأييد الشعبي والإعلامي ليس على مستوى الصين فحسب بل على مستوى العالم أجمع(١٤٠).

وتضامنًا من الصحافة الصينية مع مصر في أزمتها، وصل القاهرة في ٨ ديسمبر ١٩٥٦، وفد صحفي صيني تكون من أربعة من ممثلي كبرى الصحف ووكالة أنبائها ومعهم مترجم، وذلك للوقوف على الحالة في مصر ومنطقة القناة عن كثب، ورصد أثار وتداعيات العدوان على تلك المنطقة(١٤١).

أما الإذاعة، فقد سلكت هي الأخرى مسلك الصحافة، وعكفت على إذاعة أخبار تطورات الأحداث منذ اليوم الأول لاندلاع الأزمة، وكان راديو بكين خير معين لمصر وقضيتها، وتجلى ذلك في نقل بيانات التأييد الذي حظيت به مصر من قبل الصين حكومة وشعبًا، فضلاً عن حركات التأييد التي عمت كافة دول العالم(١٤٢).

وفي السياق ذاته أيدت محطة إذاعة شنجهاي مصر في موقفها، واستنكرت العدوان، زد على ذلك أنها عكفت على إذاعة الأغاني والأناشيد الوطنية المصرية عقب ترجمتها إلى اللغة الصينية، وكان منها نشيد " مصر أمنا"(١٤٣).

وهكذا تجلى موقف الصين على المؤيد لمصر في مواجهة العدوان على كافة المستويات، والذي برز عبر تصريحات وبيانات ولقاءات المسئولين المستنكرة للعدوان، وكذلك من خلال المظاهرات الشعبية التي جابت بكين وشنجهاي مدعومة بموقف إعلامي مؤيد لمصر في أزمتها.

خاتمة

بعد تتبعنا لموقف الصين الشعبية على كافة الأصعدة من أزمة السويس ١٩٥٦ عبر صفحات الدراسة، يتبين لنا عدد من النتائج نبرزها في النقاط التالية:

- كان اعتراف مصر بحكومة الصين نقطة فارقة في مسيرة العلاقات الدولية، إذ كان له من الوزن والمكانة والصدى الكبير على الساحة الدولية، وقد حصدت الصين مكاسب عدة من جراء هذا التقارب على المستويين الإقليمي والدولي.
- انتهزت الصين فرصة التأميم لتقفز فوق حواجز الرأسمالية الغربية في الشرق الأوسط، لتؤيد مصر في قضيتها وتوجد للشيوعية موطئ قدم في المنطقة في إطار الحرب الباردة؛ فأعلنت تأييدها لتأميم شركة قناة السويس، وكان كلما ازداد موقف الغرب اشتدادًا، ازداد دعم الصين لمصر؛ فقد عكفت الصين إبّان شهور أغسطسوسبتمبر وأكتوبر في انتقادها لسياسة إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة،وقوبلت تهديدات الدول الغربية لمصر بالشجب والاستنكار، وطالبت الحكومة الصينية بضرورة تخلي قوى الاستعمار عن خطط الحرب،واتضح لاحقًا أن الصين ادخرت جام غضبها لتوجهه صوب العدوان الثلاثي، والذي استهجنته على كافة الأصعدة الرسمية والشعبية والإعلامية.
- جاء الموقف الرسمي من التأميم متأخرًا، فقد آثرت الصين التريث لمعرفة مدى تداعيات هذه الخطوة، وينجلي الموقف الدولي، وعلى النقيض من ذلك جاء رد فعلها إزاء العدوان الثلاثي سريعًا، فقد أعلنت استنكارها له منذ النُذر الأولى.
- فصلت بكين بين أمرين مهمين في مسألة التأميم: الأول هو إدارة القناة نفسها، وهو ما اعتبرته شأنًا داخليًا مصريًا، فأيدت سيادة مصر على القناة. والثاني هو حرية الملاحة في القناة، وهو ما اعتبرته حقًا مشروعًا لجميع دول العالم، وفقًا لما جاء في اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨.

- أطلقت الحكومة الصينية العنان للشعب الصيني ووسائلها الإعلامية لدعم الحكومة المصرية، وكانت المظاهرات الحاشدة التي شهدتها ببكين هي الأكبر على مستوى العالم من حيث الأعداد المشاركة.

- لم يكن بمقدور الصين تقديم أكثر مما قدمت، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إنجلترا؛لأن ذلك يتعارض بشكل جوهري مع سياستها القائمة على توسعةدائرة الاعتراف بها، وكسر حالة العزلة التي فُرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من جندت كل إمكاناتها لتحقيق هذا الغرض، ومن ثم كانت تلقي آمالاً عريضة على اعتراف إنجلترا وقيمته، نظرًا لمكانة الدولة الأخيرة، وأهميتها.

- شغل العداء التقليدي بين حكومة الصين وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، حيزًا كبيرًا في تغطيتها للأحداث، فكثيرًا ما كانت بكين تلقي بتبعات العدوان على واشنطن، وتلقي عليها باللوم أكثر من دول العدوان ذاتها، وتندد بسياستها في معالجة الأزمة على الرغم من الدور المهم الذي قدمته الدولة الأخيرة في معالجتها.

- كان التوجه الصيني غير قائم على أية التزامات، وهذا يبرز لنا عدم رغبتها في أن تنخرط في صراعات ليس للأمن القومي الصيني ناقة فيها ولا جمل. وعلى الرغم من ذلك، فقد ثمّن العرب الموقف الصيني الداعم لمصر، وأكسبها ذلك شعبية، كانتبمثابة نقطة انطلاق لها في المنطقة العربية.

مصادر الدراسة وحواشيها

(١) سوف يستخدم الباحث خلال صفحات الدراسة مصطلح الصين كمرادف للصين الشعبية.

(٢) أرشيف مجلس الوزراء، محفظة ١٧٤٤، كود أرشيفي ٠٠٨١-٠٣١٣٣٠، إفادة بعنوان: الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، د. ت.

(٣) شيبانتشون، ذاكرة التاريخ لا تنسى (شوانلاي والدول العربية)، مجلة الصين اليوم.

http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0605/p12.htm

(٤) الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٦٦٣، ملف ٣/٧/٢٣٠، كود أرشيفي ٠٤٠٩٢٣-٠٠٧٨، إفادة ٦٣، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٦/١٢/٢٤.

(٥) جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية الصينية الواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ١٤٥.

(٦) كانت الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين بين شطري الجزيرة الكورية الشمالي والجنوبي فصلاً من فصول الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والغربية، إذ كانت شبه الجزيرة الكورية مسرحًا للصراع والتنافس بينهما، حيث حظيت كوريا الشمالية بتأييد الاتحاد السوفيتي والصين، بينما نالت كوريا الجنوبية تأييد الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وحاول كلا المعسكرين تدعيم موقف حليفته عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، وقد شهدت الأمم المتحدة حلقة من حلقات هذا الصراع، وهو ما دعا مصر إلى الوقوف على الحياد.

(7) Year Book of the United Nations (1950), 1st ed, United Nations Publications New York, 1951, pp.233-235.

(٨) أماني قنديل، مصر وعدم الانحياز من مؤتمر باندونج إلى هافانا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٢، أبريل ١٩٨٣، ص ص ٦٤، ٦٥.

(٩) جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(١٠) المرجع نفسه.

(11)Shichor, Yitzhak, The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1977, 1st ed, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, p. 40.

(١٢) الأهرام، العدد ٢٤٩٧٩، في ١٦ /١٩٥٥/٤، ص١.

(١٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين عامًا، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ٣٤٤ -٣٤٦.

(١٤) جامعة الدول العربية، المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول المعقود في باندونج بإندونيسيا (١٨-٢٤ أبريلسنة ١٩٥٥) تقرير مقدم من محمد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة، أغسطس ١٩٥٥.

(١٥) أحمد حسن الباقوري، بقايا ذكريات، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص ص ١٦١، ١٦٢.

(١٦) جعفر كرار أحمد، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(١٧) أحمد حسن الباقوري، مصدر سابق، ص ١٦٤.

(١٨) جامعة الدول العربية، المؤتمر الآسيوي الأفريقي الأول المعقود في باندونج بإندونيسيا (١٨-٢٤ أبريلسنة ١٩٥٥) مصدر سابق. ص ١٨١.

(١٩) أحمد حسن الباقوري، مصدر سابق،ص ص ١٦٤- ١٧٩.

(٢٠) أثار هذا التقارب مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، فطلبت من حكومة الصين الوطنية تضافر الجهود معها، والعمل سويًا لوقف هذا التقارب، واقترحت عليها توفير الموارد المالية اللازمة لشراء السلع المصرية وعلى رأسها القطن بدلاً من الصين الشعبية، وأوعزت لها بأن ترسل فرقًا فنية ومسرحية لزيارة مصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط لمواجهة مساعي ودعاي حكومة الصين الشعبية.

Feng-Shan Ho, My Forty Years as a Diplomat, Monto Ho (Editor), 1st Pittsburgh, Pennsylvania ,Dorrance Publishing, 2010 , p 157.

(٢١) زينب عيسى عبدالرحمن، العلاقات المصرية الصينية (١٩٥٦-١٩٧٠)،الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسة تاريخ المصريين (٢٩٠)، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٠.

(٢٢) محمد حسنين هيكل، عبدالناصر والعالم، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٧٧.

(٢٣) زينب عيسى عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٢٤) أرشيف مجلس الوزراء، محفظة ٢٢٤، كود أرشيفي ٠٠٣٠٠٨-٠٠٨١، ملف بعنوان: الاتفاق التجاري بين مصر والصين الشعبية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من نائب وزيرالتجارة، في ١٩٥٥/٩/٥.

(٢٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ بكين)، محفظة ٨٨ ، ملف ٢٢ج١، فيلم ٥٧، إفادة ١٣٤، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٨/٩/٣٠.

(٢٦) زينب عيسى عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢٧) وافقت الحكومتان على منح مكتبي التمثيل التجاري المزايا الآتية على أساس المعاملة بالمثل:

- لمكتب التمثيل التجاري الحق فيرفع العلم الوطني وشعار الدولة على مبنى المكتب.

- يتمتع كل من الممثل التجاري ونائبيه وزوجاتهم وأطفالهم دونسنالرشد بحصانة شخصية فلا يحق تفتيشهم وحجزهم والقاء القبض عليهم، ويخضع لهذه الحصانة الكتب والمستندات والسكن الشخصي.
- يتمتع الممثل التجاري ونائبيه بحرية الاتصال بحكوماته موبعثاتهم الدبلوماسية المفوضة لدى أندولة ثالثة.

أرشيف مجلس الوزراء، محفظة ٢٢٤، كود أرشيفي ٠٠٣٠٠٨-٠٠٨١، ملف بعنوان: الاتفاق التجاري بين مصر والصين الشعبية. مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من نائب وزيراالخارجية، في ١٩٥٥/٩/١٣.

(28) F.O. 371/120885, from British Embassy to Foreign Office, Cairo, June 5, 1956, No.81.

(٢٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ بكين)، محفظة ٨٨ ، ملف ٢٢ج١، فيلم ٥٧، إفادة ١٣٤، من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٨/٩/٣٠.

(٣٠)المصدر نفسه.

(٣١) أرشيف مجلس الوزراء، محفظة ٢٧١، كود أرشيفي ٠٠٣٧٣٠-٠٠٨١، ملف بعنوان الاتفاق الثقافي بين حكومة مصر وحكومة الصين الشعبية. مذكرة مرفوعة من كم الالدينحسين وزير التربية والتعليم إلى مجلس الوزراء في ١١/٤/ ١٩٥٦.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المصدر نفسه، مذكرة حول اتفاقية التعاون الثقافي بين حكومتي جمهورية مصر وجمهورية الصين الشعبية

(34)F.O. 371/120885, from British Embassy to Foreign Office, Cairo, June 5, 1956, No.81. وانظر أيضًا؛ الباقوري، مصدر سابق، ص ١٧١.

(35)Ibid, from British Embassy to Foreign Office, Peking, May 19, 1956, No.281.

(36)Ibid, from British Embassy to Foreign Office, Cairo, June 5, 1956, No.81.

(37)Ibid.

(38)Ibid, May 28, 1956, No.175.

(٣٩) الأهرام، العدد ٢٥٣٦٩، في ١٨ /٥/١٩٥٦، ص١.

(40)F.O. 371/120885, from British Embassy to Foreign Office, Cairo, May 28, 1956, No.175.

(٤١) كانت حكومة الصين تسعى بكافة الأدوات والقنوات الدبلوماسية وغيرها لاسترداد مقعد الصين في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتعتبر نفسها الممثل الشرعي، نظرًا لما تمتكله من مقومات طبيعية واقتصادية وعسكرية وبشرية مقارنة بحكومة الصين الوطنية في فورموزا التي كانت تسيطر عليه، ودائمًا ما كانت الولايات المتحدة تضع العراقيل في طريقها، واعتراف بمصر له من الأهمية والمكانة نظرًا لمكانة مصر ودورها ليس في العالم العربي فحسب، بل في القارتين الآسيوية والأفريقية، ومن ثم فهذا الاعتراف يعزز من مكانة حكومة الصين الشعبية وقبول الدول بها، ويعضد من مطلبها.

(42)F.O. 371/120885, from British Consulate to Foreign Office, Tamsui, May 19, 1956, No.41.

(43)Ibid, from British Embassy to Foreign Office, Cairo, June 5, 1956, No.81.

(٤٤) في ٩ يناير ١٩٥٠ اعترفت وزارة الخارجية الإسرائيلية بالصين الشعبية، ولم تبادلها الصين الاعتراف نفسه إلا في ٢٤ يناير ١٩٩٢، عندما أعلنت الدولتان بشكل رسمي عن إقامة علاقة دبلوماسية بين بلديهما، وهذا على الرغم من وجود علاقات اقتصادية وعسكرية بين البلدين وقيام عدد من الإسرائيلين (رسميين وغير رسميين) بزيارة الصين منذ مطلع الخمسنيات. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨، ص ص ١٢٨، ١٣٧.

(45)Shichor, Op. Cit, p. 47.

(٤٦) مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، جـ٣ (حرية الملاحة في القناة)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٤٦.

(٤٧) عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٤٣٠-٤٣٥.

(٤٨) وقعت كل من الدول العثمانية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإسبانيا وإيطاليا وهولندا وروسيا ولوكسمبورج في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ اتفاقية القسطنطينية التي تقضي مادتها الأولى بضمان حرية الملاحة في قناة السويس واستمرارها في أوقات الحرب والسلم، لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين جنسياتها، واتفقت الأطراف المتعاقدة على عدما لتدخل بأي شكل من الأشكال لعرقلة الملاحة في القناة. لمزيد من التفاصيل انظر مصطفى الحفناوي، المرجع المذكور، ص ص ٢٤٩-٢٥٦.

(٤٩) تتكون هذه الدول من دول وقعتعلىاتفاقية القسطنطينية وهي إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا، تركيا، الاتحاد السوفيتي، ومصر، ودول أخرى معنية باستخدام القناة وهي أستراليا، نيوزيلندا، كندا، الهند، سيلان، باكستان، السويد، النرويج، البرتغال، إندونيسيا، اليابان، إيران، إثيوبيا، ألمانيا الغربية، الولايات المتحدة واليونان، وامتنعت الدولة الأخيرة عن قبول الدعوة، وكانت غالبية الدول الأخيرة تسير

في ركب إنجلترا وفرنسا. صلاحبسيوني،مصروأزمةالسويس،دارالمعارف،مصر، ١٩٧٠، ص ص ٧٣، ٨٠.

(٥٠) إيدن، أنتوني، مذكرات، ترجمة خيري حماد، ق٢(١٩٥١-١٩٥٧)، ق٢، جـ٣، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠، ص٢٥٥. وأيضًا؛ الأهرام، العدد ٢٥٤٨٣، في ١١ سبتمبر ١٩٥٦، ص ص ١، ٥.

(٥١) الأهرام، العدد ٢٥٤٤١، في ٣١ /٧/١٩٥٦، ص٦.

(٥٢) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٤٦، في ٥/٨/١٩٥٦، ص١.

(53)Shichor, Op. Cit, p. 49.

(٥٤) الأهرام، العدد ٢٥٤٤٨، في ٧/٨/١٩٥٦، ص٦.

(55)F.O. 371/119139, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Sept 19, 1956, No.520.

(٥٦) الأهرام، العدد ٢٥٤٥٨، في ١٧/٨/١٩٥٦، ص٦.

(٥٧) اقترح مندوب الهند إنشاء هيئة دولية استشارية تعاون الإدارة المصرية وتمدها بالإرشادات، دون أن يكون لها أية نفوذ. لطيفة محمد سالم، أزمة السويس. جذور. أحداث. نتائج ١٩٥٤-١٩٥٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٠٢.

(58)F.O. 371/119139, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Sept 19, 1956, No.520.

(59)Ibid.

(60)Ibid.

(٦١)الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٦٦٣ ، ملف ٣/٧/٢٣٠، كود أرشيفي ٠٤٠٩٢٣-٠٠٧٨، إفادة ٢٨، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ٢٠/٩/ ١٩٥٦

(٦٢)المصدر نفسه.

(٦٣)المصدر نفسه.

(٦٤) اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، هي لجنة تتألَّف من نحو ١٥٠ عضواً من أعضاء مجلس الشعب الوطني في جمهورية الصين، تنعقد خلال الفترة الفاصلة بين جلسات مجلس الشعب الوطني. لدى لجنة مجلس الشعب الوطني الثابتة صلاحيات دستورية تخوِّلها لتعديل التشريعات العامَّة ضمن حدودٍ يوضحها مجلس الشعب الوطني الذي تَتبعُه، ولذلك فإن اللجنة تمثِّل هيئة تشريعية بحكم الأمر الواقع.

https://en.wikipedia.org/w/index.php?title=Standing_Committee_of_the_National_People%27s_Congress&oldid=724462805

(65)F.O. 371/119141, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Sept 21, 1956, No.525.

(66)Ibid, New China News Agency, Premier Chou En-lai On Suez Canal Issue, Sept 21, 1956.

(67)Ibid, National People's Congress Standing Committee Meeting On Suez Issue , Sept 24, 1956.

(68)Ibid.

(69)Ibid.

(70)Shichor, Op. Cit, p. 49.

(71)F.O. 371/120880, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Oct 11, 1956.

وأيضًا؛ الأهرام، العدد ٢٥٥٠١، في ١٩٥٦/٩/٢٩، ص٢.

(٧٢) سوف يتولي مقاليد رئاسة الجمهورية الصينية (١٩٥٩ – ١٩٦٨). كرم حلمي فرحات أحمد، العلاقات المصرية الصينية (ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها)، ط١،عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩٠.

(73)F.O. 371/120880, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Sept 28, 1956, No.266.

(٧٤)الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٦٦٣، ملف ٣/٧/٢٣٠، كود أرشيفي ٠٤٠٩٢٣-٠٠٠٧٨، إفادة ٣٥، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٦/١٠/٩.

(٧٥)الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٦٦٣ ، ملف ٣/٧/٢٣٠، كود أرشيفي ٠٤٠٩٢٤-٠٠٠٧٨، إفادة ٤٢، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٦/١٠/١٣.

(٧٦) الأهرام، العدد ٢٥٥٠٥، في ١٩٥٦/١٠/٣، ص٦.

(٧٧) في ٢٣ سبتمبر من العام ذاته لجأت إنجلترا وفرنسا إلى مجلس الأمن، فاجتمع المجلس في ٥ أكتوبر، وبعد عدد من الاجتماعات العلنية والجلسات السرية بين مختلف الأطراف استمرت حتى ١٣ من الشهر ذاته، أصدر قرارًا جماعيًا ينص على أن أي تسوية للمسألة يجب أن تتضمن المبادئ الستة التي وافقت

عليها مصر آن ذاك وهي: حرية المرور في قناة السويس لجميع السفن دون تمييز،احترام سيادة مصر على القناة، إبعاد إدارة القناة عن المتغيرات السياسية، أن يتم تحديد رسوم المرور بالاتفاق بين مصر والدول التي تستخدم القناة، تخصيص قسم من الإيرادات لتحسين القناة وتطويرها، وأخيرًا أن يتم حل القضايا المعلقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في حالة وقوع خلاف أو نزاع عن طريق التحكيم. ولمثُرضِ هذه المبادئ حكومتي إنجلترا وفرنسا، اللتي نطالبتا بإضافة قراراتهما الخاصَّة بشأن جمعية المنتفعين واقتراحات الدول الثماني عشرة بشأن تدويل القناة، إلا أن ذلك لم يتم إقراره بسبب الموقف المصري والڤيتو السوڤيتي. محمود فوزي، حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٨٧، ٨٨.

(78)F.O. 371/121789, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 1, 1956, No. 642.

(79)Shichor, Op. Cit, p. 49.

(٨٠) الأهرام، العدد ٢٥٤٦٥، في ١٩٥٦/٨/٢٤، ص١.

(٨١) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٨١، في ١٩٥٦/٩/٩، ص٦.

(٨٢) محمد نعمان جلال، ثورة الصين وثورة ٢٣ يوليو في مصر، مجلة الصين اليوم، العدد ١٠، في اكتوبر ٢٠٠٢.

http://www.chinatoday.com

(٨٣) الأهرام، العدد ٢٥٤٨٥، في ١٩٥٦/٩/١٣، ص٦.

(٨٤)المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٩٨، في ١٩٥٦/٩/٢٦، ص٧.

(٨٥) أرشيف مجلس الوزراء، محفظة ٢٢٤، كود أرشيفي ٠٠٣٠٠٨-٠٠٨١، ملف بعنوان الاتفاق التجاري بين مصر والصين الشعبية. مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من نائب وزيرا الخارجية، في ١٩٥٦/١٠/١٦.

(٨٦) الأهرام، العدد ٢٥٤٤٣، في ١٩٥٦/٨/٢، ص٣.

(٨٧) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٤٦، في ١٩٥٦/٨/٥، ص٥.

(٨٨) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٦٠، في ١٩٥٦/٨/١٩، ص٣.

(٨٩) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٨٢، في ١٩٥٦/٩/١٠، ص٧.

(٩٠) مجلة الأدب، السنة الأولى، العدد السابع، اكتوبر ١٩٥٦، ص ص ٩ -١٢.

(91)F.O. 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(٩٢) المصور، العدد ١٦٦٢، في ١٩٥٦/٨/١٧، ص٤٣.

(٩٣) الأهرام، العدد ٢٥٤٨٧، في ١٩٥٦/٩/١٥، ص٧.

(٩٤) المصدر نفسه، العدد ٢٥٤٥٦، في ١٩٥٦/٨/١٥، ص٦.

(٩٥) محمود فوزي، المصدر المذكور، ص ص ١٠٠، ١٠١.

(٩٦) وزارة الخارجية، وكالة الشئون السياسية، إدارة غرب أوربا، الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق ٢٩ أكتوبر ـ٤ ديسمبر ١٩٥٦، جـ١، ص ص٦٠-٦٢.

(97)F.O. 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(98)Ibid, 371/121789, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 1, 1956, No. 642.

(99)Ibid, 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(١٠٠) الأهرام، العدد ٢٥٥٣٧، في ١٩٥٦/١١/٤، ص٢.

(101)F.O. 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(102)Ibid, 371/120880, Chinese Government Statement on Support to Egypt, Nov 8, 1956.

(١٠٣) مصر، العددان ١٦٦٨٨؛ ١٦٦٩٠، في ٦ ، ١٩٥٦/١١/٨، ص ص ٤، ١.

(104)F.O. 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(105)Ibid, 371/120880, Chinese Government Statement on Support to Egypt, Nov 8, 1956.

(١٠٦) الأهرام، العدد ٢٥٥٤٢، في ١٩٥٦/١١/٩، ص٢.

(107)F.O. 371/120880, Chinese Government Statement on Support to Egypt, Nov 8, 1956.

(108)Ibid, 371/121801, New China News Agency, Premier Chou En-lai's Message to Persident Nasser, Nov 12, 1956.

(١٠٩)الأهرام، العدد ٢٥٥٥٤، في ١٩٥٦/١١/٢١، ص ٢.

(١١٠)الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ بكين)، محفظة ٨٧ ، ملف ٢/٨١/٧٥٤، كود أرشيفي ٠٤٦٥٠٢-٠٠٧٨، إفادة ٢، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٧/١/١٠.

(١١١) الأهرام، العدد ٢٥٥٦٤، في ١٩٥٦/١٢/١، ص ص ٤، ٧.

(١١٢) جبهة AFPFL هي الحروف الأولى من (Anti – Fascist Peoples Freedom League)أي جبهة التحرير الشعبية المناهضة للفاشية، وهي الجبهة الحاكمة لاتحاد بورما ١٩٤٨-١٩٦٢، الذي يتزعمها أونو U Nu رجل إسرائيل الأول في منطقة جنوب شرق آسيا. الخارجيةالمصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٦٨٥، فيلم ٣٤٢، ملف ٢/٨١/٧٥٩، كود أرشيفي ٠٤١١٥٦-٠٠٧٨، إفادة ٥، من السفارة المصرية برانجوان إلى وكيل وزارة الخارجية، في١٩٥٨/١/٢١.

(١١٣) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ بكين)، محفظة ٨٧ ، ملف ٢/٨١/٧٥٤، كود أرشيفي ٠٤٦٥٠٢-٠٠٧٨، إفادة ٢، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٧/١/١٠.

(١١٤)المصدر نفسه.

(١١٥)المصدر نفسه.

(١١٦) شهدت المجر (هنغاريا) ثورة معادية للسوفيت(عرفت أيضًا بالانتفاضة المجرية) دامت من ٢٣ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر ١٩٥٦، ونجح السوفيت في اجهاضها بالقوة العسكرية. وكانت حلقة من حلقات الحرب الباردة بين المعسكرين.

https://en.wikipedia.org/wiki/Hungarian_Revolution_of_1956

(١١٧)الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ بكين)، محفظة ٨٧ ، ملف ٢/٨١/٧٥٤، كود أرشيفي ٠٤٦٥٠٢-٠٠٧٨، إفادة ١٧، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٧/٢/٩.

(١١٨)المصدر نفسه، ملف ٧، إفادة ٢٨، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى وكيل وزارة الخارجية، في ١٩٥٧/٣/١٤.

(١١٩) المصدر نفسه، أرشيف سري جديد، محفظة ٨ ، ملف ١/٤/٧ج، كود أرشيفي٠٣٢٨٦٦-٠٠٧٨، مذكرة بعنوان بولجانين يبعث برسائل إلى إيزنهاور وشوانلاى ومولييه ونهر وبشأن بيان الحكومة السوفيتية لنزع السلاح والتوتر الدولي، في ١٩٥٦/١١/١٨.

(120)Larkin, Bruce D., China and Africa, 1949-1970: The Foreign Policy of the People's Republic of China, 2nded, Berkeley: University of California Press, 1973, p. 25.

(121)F.O. 371/120880, Peking Citizens Demonstrate in Support of Egypt, Nov 2, 1956.

(122)Ibid.

(123)Ibid.

(124)Ibid, 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(١٢٥) ساحة تيان آن من أو ميدان السماء، تقع في وسط بكين عاصمة الصين، مساحة الميدان تصل إلى ٤٤٠ ألف متر مربع، وتعد أكبر ميدان من حيث المساحة في العالم.

https://en.wikipedia.org/wiki/Tiananmen_Square.

(126)F.O. 371/121792, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 4, 1956, No. 664&Ibid, 371/120880, Mass Parade Against Anglo – French Aggression, Nov 3, 1956.

(127)Ibid.

(128)Ibid, 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(129)Ibid, 371/120880, Egyptian Ambassador Announces China's Help, Nov 7, 1956.

(١٣٠) الأهرام، العدد ٢٥٥٥٢، في ١٩٥٦/١١/١٩، ص ٤.

(١٣١) كرم حلمي فرحات أحمد، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٣٢) الأهرام، العدد ٢٥٥٤٩، في ١٩٥٦/١١/١٦، ص ص ٣، ٤.

(١٣٣)الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد، محفظة ٣١٩ ، ملف ٥٥/١٠/٤، كود أرشيفي ٠٣٧١٧١-٠٠٧٨، إفادة ٢٢٢، من سفارة جمهورية مصر في بكين إلى مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية، في ١٩٥٦/١٢/٢٧.

(134)F.O. 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(135)Ibid.

(136)Ibid, 371/120880, People's Daily on World Disgust Over Aggression Against Egypt, Nov 3, 1956.

(137)Ibid.

(138)Ibid, 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(١٣٩) الأهرام، العدد ٢٥٥٤٧، في ١٩٥٦/١١/١٤، ص ص ١، ٧.

(140)F.O. 371/120880, New China News Agenc Egyptian Ambassador Announces China's Help, Nov 7, 1956& Ibid, 371/121801, from British Embassy to Foreign Office, Peking, Nov 9, 1956, No. 300.

(١٤١) الأهرام، العدد ٢٥٥٧٢، في ١٩٥٦/١٢/٩، ص ٥.

(١٤٢)المصدر نفسه، العددان ٢٥٥٣٧؛ ٢٥٥٤٧، في ٤، ١٩٥٦/١١/١٤، ص ص١ ، ٢ ،٧.

(١٤٣) المصدر نفسه، العدد ٢٥٥٧٠، في ١٩٥٦/١٢/٧، ص ١.